القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

قيدٌ لا ينكسر:

واقع حقوق الإنسان في السعوديّة في عام 2025

التقرير السنوي لمنظّمة القسط

يناير 2026

القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

تُعدُّ "القسط لحقوق الإنسان" منظّمة غير حكوميّة مستقلّة، تأسّست عام 2014 على يد المدافع السعودي عن حقوق الإنسان يحيى العسيري، بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في السعوديّة. واستلهامًا من كلمة "القسط" العربيّة التي تعني "العدالة"، تتبنى القسط نهجًا ثابتًا يرتكز على القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أننا نقوم في القسط بأبحاث ميدانيّة معمّقة، وننخرط في مناصرة قانونيّة وعامة على الصعيد الدولي، ونترافع وندافع أيضًا عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، مؤكّدين على حماية الحقوق للجميع دون تمييز.

Contact@ALQST.ORG 02073851311 ALQST.ORG @ALQST_ORG @ALQST.ORG
Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387

المحتويات

مقدمة	04
الملخّص التّنفيذي	05
السعوديّة في العالم	07
الإطار القانوني	10
الاعتقالات التعسّفيّة والاحتجاز والمحاكمات الجائرة	12
التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة	18
عقوبة الإعدام	22
الإفراج عن المعتقلين مع استمرار فرض قيود عليهم	28
الإخلاء والتهجير القسريّين	38
القمع العابر للحدود والتهديدات للسعوديّين في المهجر	40
حقوق المرأة	42
حقوق غير السعوديّين والعمّال المهاجرين	45
التوصيات	48

مقـدّمـة

مرحبًا بكم في الإصدار الحادي عشر من التقرير السنوي لمنظّمة القسط، الذي يستعرض حالة حقوق الإنسان وأبرز التطوّرات ذات الصلة بالحقوق في السعوديّة خلال العام المنصرم، استنادًا إلى رصدنا المكثّف والمستمر.

وتُبيّن التقارير التي نشرتها القسط منذ تأسيسها في عام 2014 مجتمعة مسارًا تراجعيًّا إلى حدٍّ كبير لحقوق الإنسان في السعوديّة على مدى العقد الماضي. فهي توثّق انتهاكات منهجيّة ومتجذّرة منذ زمن طويل؛ وحملات القمع العنيفة التي أعقبت تولّي الملك سلمان وابنه محمد بن سلمان مقاليد السلطة؛ والإعلان عن إصلاحات في ظلّ تدقيق دولي مكثّف وسخط واسع إزاء اغتيال الصحفي جمال خاشقجي؛ ثم، ومع تراجع ذلك التدقيق والسخط في خضم تبدّل الأولويّات الجيوسياسيّة، عودة القمع والإخفاق في تحقيق إصلاح حقيقي، خلافًا للروايات الرسميّة للسلطات والصورة العامّة المصاغة بعناية.

وقد رحّبت القسط باستمرار بأي تقدم حقيقي أو تنازلات تصدر عن السلطات حينما تتحقّق. وشهدت الأشهر الأولى من عام 2025 بعض التطوّرات الإيجابيّة، ولا سيما الإفراج عن عشرات معتقلي الرأي، وإن كان ذلك بعد قضائهم أحكامًا طويلة وجائرة. غير أنّ عنوان تقرير هذا العام، «قيدٌ لا ينكسر»، يعكس حقيقة أنّ هذه الإجراءات لم تُفضِ إلى إرساء حرّيّة فعليّة ولم تُبدِّد مناخ الخوف السائد في أنحاء البلاد. إذ لا يزال المفرَج عنهم خاضعين لقيود صارمة، بما في ذلك حظر السفر؛ ويواصل عدد كبير من معتقلي الرأي تعرّضهم للاحتجاز التعسّفي أو يواجهون ملاحقات قضائيّة جديدة؛ كما واصلت عمليّات الإعدام ارتفاعها الحادّ، مسجّلةً رقمًا قياسيًّا للعام الثاني على التوالي؛ ولا تزال النساء والعمّال المهاجرون يواجهون تمييزًا متجذّرًا، على الرغم من الادعاءات الرسميّة المناقضة لذلك.

كما يُذكّر تقرير هذا العام بأنه، في الوقت الذي تتصدّر فيه السعوديّة عناوين الأخبار الدوليّة على نحو متزايد بسبب اتساع نفوذها العالمي، ومشاريعها العملاقة الطموحة، ودورها في استضافة فعاليّات رياضيّة رفيعة المستوى، فإن الواقع الكامن خلف هذه الواجهة اللامعة ما زال يتمثّل في معاناة كثير من المواطنين والمقيمين من قمع شديد وحرمان من حقوقهم الأساسيّة.

وفي السياق العالمي الصعب الراهن، الذي يتسم بتصاعد النزعات السلطويّة واندلاع أزمات مفاجئة، ومع استمرار تنامي الدور الدولي للسعوديّة، يتواصل الصراع بين الحق والباطل. ومن الضروري أن يقف أولئك الذين يمتلكون القدرة والمنصّة للتأثير إلى جانب الحق والعدالة، وأن يعملوا على إيصال معاناة النشطاء الشجعان والأصوات المهمّشة داخل السعوديّة إلى أوسع نطاق ممكن.

نشجّعكم على قراءة هذا التقرير السنوي بعناية، وزيارة موقعنا الإلكتروني للتعرّف على السبل التي يمكنكم من خلالها، سواء كنتم سعوديّين أو غير سعوديّين، دعم النضال من أجل حقوق الإنسان للجميع في السعوديّة.

شكرًا لكم.

جوليا ليغنر، المديرة التنفيذيّة لمنظّمة القسط

الملخّص التنفيذي

السعوديّة في العالم: برزت عودة السعوديّة إلى الساحة الدوليّة بعد فترة وجيزة من العزلة على خلفيّة انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيّما جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي عام 2018، من خلال اختيارها لاستضافة محادثات السلام بشأن أوكرانيا في فبراير 2025، رغم اضطلاع الرياض بدور وساطة محدود فقط. ونظرًا إلى الثروة الهائلة التي تمتلكها السعوديّة، واصل قادة العالم إعطاء الأولويّة للمصالح الماديّة، وسعوا إلى توثيق العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والاستراتيجيّة معها، مع التغاضي إلى حدٍّ كبير عن الانتهاكات الحقوقيّة المستمرة. وفي الوقت نفسه، واصلت السعوديّة تعزيز نفوذها عبر القوّة الناعمة المتمثّلة في الرياضة والترفيه، في حين تصاعدت المخاوف بشأن مشاريع عملاقة مثل مشروع مدينة نيوم في ظل ارتفاع التكاليف وظهور أدلّة على استغلال العمالة.

يفتقر **الإطار القانوني** في السعوديّة، من جهة، إلى تشريعات أساسيّة، ما يخلق فراغًا قانونيًّا، ومن جهة أخرى، يضم أنظمة صيغت بعبارات فضفاضة وتقييديّة، مثل نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله شديد القسوة، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتيّة القمعي، ونظام الجمعيّات والمؤسّسات الأهليّة. وفي ظل غياب نظام عقوبات مُدوَّن، تترك السلطات تعريف الجرائم وتحديد عقوباتها لتقدير القضاة واجتهادهم. ولا يتيح ذلك ملاحقة النشطاء السلميّين فحسب، بل يخلق أيضًا حالة من عدم اليقين القانوني، بما يؤدي إلى أثر ردعي عام يطال جميع السعوديّين والمقيمين. وعلى الرغم من تصديق السعوديّة على عدد من الاتفاقيّات الدوليّة المتعلّقة بحقوق الإنسان، فإنها تُخفق إلى حدٍّ كبير في تنفيذها.

وقد شهد عام 2025 بعض **التغييرات في النمط المعروف منذ زمن طويل للاعتقالات التعسّفيّة والاحتجاز والمحاكمات الجائرة** بحق النشطاء السلميّين والسعوديّين والمقيمين في السعوديّة، بمن فيهم عدد من الأجانب، على يد السلطات السعوديّة. فقد أسفرت الأشهر الأولى من العام عن الإفراج عن عشرات معتقلي الرأي، غير أن معظمهم ظلّ خاضعًا لحظر السفر وقيود قاسية أخرى، في حين بقي كثيرون آخرون رهن السجن يقضون أحكامًا طويلة، وتعرّض بعضهم لتمديد أحكامهم أو حتى لفرض أحكام جديدة عليهم. وأسفرت الجهود المتواصلة التي بذلتها منظّمات حقوق الإنسان، مثل القسط، عن تخفيف مدد أحكام السجن بحق بعض الأفراد. وفي المقابل، واصلت السلطات السعوديّة تنفيذ اعتقالات تعسّفيّة والحكم على أفراد مسالمين بأحكام سجن لفترات طويلة.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة: بالنسبة لجميع أولئك العالقين داخل نظام السجون القاسي والمعتم في السعوديّة، تُعدّ الظروف سيئة على نحوٍ معروف، وغالبًا ما يتعرّض معتقلو الرأي لمعاملة قاسية ولاإنسانيّة ومهينة. وفي عام 2025، عاودت السلطات السعوديّة إخضاع محتجزين مستهدفين لمثل هذه المعاملة، بما في ذلك التعذيب الجسدي والنفسي، والحبس الانفرادي، والاختفاء القسري، والحرمان من الرعاية الطبّيّة. وفي الوقت نفسه، برزت شهادات إضافيّة من معتقلين أُفرج عنهم مؤخرًا، أفادوا بتعرّضهم لانتهاكات مماثلة داخل السجون خلال السنوات السابقة.

كما شهد **الاستخدام المتصاعد لعقوبة الإعدام** في السعوديّة مستويات مروّعة جديدة في عام 2025. فبحسب بيانات صادرة عن وكالة الأنباء السعوديّة الرسمية، نفّذت السلطات ما لا يقلّ عن 356 عمليّة إعدام خلال عام 2025، من بينهم خمس نساء، متجاوزةً بسهولة الرقم القياسي المسجّل في العام السابق والبالغ 345 حالة، لتسجّل بذلك محطّة قاتمة جديدة في تاريخ المملكة. وباستثناء فترات التوقّف خلال شهر رمضان المبارك في مارس، ومن 10 نوفمبر إلى 5 ديسمبر، نُفّذت عمليّات الإعدام بوتيرة شبه يوميّة. كما تجدر الإشارة إلى أن الأرقام الحقيقيّة لعمليّات الإعدام قد تكون أعلى من ذلك في ظل غياب الشفافيّة، إذ لا يوجد سجل متاح للجمهور بأسماء من نُفّذت بحقّهم أحكام الإعدام، فضلًا عن أن بعض الإعدامات تُنفّذ سرًّا.

وقد نُفّذ أكثر من نصف عمليّات الإعدام المعلَن عنها رسميًّا بحق أجانب أُدينوا بجرائم مخدرات غير مميتة؛ فيما تعلّق عدد آخر منها بتهم "إرهاب" مُعرَّفة بشكل فضفاض، قد تشمل ممارسات من قبيل التعبير السلمي عن الرأي، أو بجرائم يُزعم

ارتكابها عندما كان المتهمون قاصرين. وتشكل هذه الاستخدامات لعقوبة الإعدام، في انتهاكٍ واضحٍ للقانون الدولي لحقوق الإنسان، دليلًا على استخفاف السلطات السعوديّة بالحق في الحياة، وتفاقم المخاوف بشأن مصير أشخاص آخرين يواجهون خطر الإعدام الوشيك.

كما يتناول التقرير السنوي كذلك **الإفراج عن عشرات معتقلي الرأي** خلال عام 2025، مع استمرار فرض قيود على حريّاتهم، من قبيل الحظر التعسّفي على العمل أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو السفر، أو إخضاعهم للمراقبة الإلكترونيّة، وهي إجراءات تترك آثارًا جسيمة على الضحايا وعائلاتهم. وقد أنهى بعضهم فترات سجن طويلة، في حين أُفرج عن آخرين قبل إكمال مدّة أحكامهم أو حتى قبل صدور أحكام بحقّهم أصلًا. وتبقى أسباب هذا التطوّر عصيّة على الفهم، إلا أنه لا يبدو أنه يشير إلى أي تراجع في إصرار السلطات على قمع أي انتقاد مُتصوَّر، أو دعوات إلى الإصلاح، أو نشاط دفاعي عن حقوق الإنسان. وفي المقابل، لا يزال العديد من معتقلي الرأي الآخرين رهن الاحتجاز التعسفي.

يُعدّ **الاستيلاء التعسّفي على الأراضي والتهجير القسري** من الممارسات الراسخة لدى السلطات السعوديّة، والتي تسارعت وتيرتها في السنوات الأخيرة، ولا سيما في مشاريع التنمية الكبرى مثل مدينة نيوم العملاقة ووسط جدة، اللذين أُدرجا كمواقع لاستضافة مباريات كأس العالم لعام 2034 في السعوديّة. وقد شهد عام 2025 المزيد من عمليّات الإخلاء والضغوط القسريّة لتمهيد الطريق لمشروع مدينة نيوم، وهو مشروع عملاق يواجه الآن تقليصًا كبيرًا في حجمه وسط مخاوف ماليّة وتقنيّة. وفي الوقت نفسه، وقعت عمليّات إخلاء أخرى في مناطق مختلفة من البلاد.

في ظلّ انكماش الفضاء المدني داخل البلاد إلى حدّ الاختفاء، ومع انتقال النشاط الحقوقي على نحو متزايد إلى المهجر، عمدت السلطات السعوديّة إلى توسيع نطاق ممارساتها القمعيّة خارج حدود الدولة بهدف تكميم أفواه المعارضة في الخارج. فتتخذ هذه الممارسات أشكالًا متعددة، تشمل طلبات تسليم، ومضايقات ومراقبة حضوريّة وإلكترونيّة، وأعمال انتقاميّة بحق أفراد عائلات المدافعين عن حقوق الإنسان داخل السعودية. وقد واصلت القسط توثيق أمثلة على هذه الأساليب خلال عام 2025، كما قامت، بالتعاون مع منظّمات شريكة، بتسليط الضوء على هذا التوجه من خلال أدلّة مكتوبة قُدّمت إلى اللجنة البرلمانيّة المشتركة لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة، في إطار تحقيق لجنة الشؤون المختارة بشأن **القمع العابر للحدود** على مستوى العالم.

على الرغم من رفع بعض القيود المفروضة على النساء في السنوات الأخيرة، **لا تزال النساء في السعوديّة يواجهن تمييزًا ممنهجًا**. فقد جاء نظام الأحوال الشخصيّة لعام 2022، الذي قُدّم بوصفه إصلاحًا جوهريًّا، ليُقنّن فعليًّا جانبًا كبيرًا من منظومة ولاية الرجل القمعيّة، في حين تواصل المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات تعرّضهن للاعتقال والملاحقة القضائيّة. فمن المقلق جدًّا أنه في 22 أكتوبر 2025، وبناءً على توصية ولي العهد محمد بن سلمان، عيّن الملك سلمان الشيخ صالح الفوزان مفتيًا عامًّا جديدًا للسعوديّة، وهو رجل دين نافذ له سجلّ في إطلاق تصريحات تنطوي على عداء شديد للنساء.

وعلى الرغم من بعض الإصلاحات المحدودة في السنوات الأخيرة، لا يزال نظام الكفالة سيّئ السمعة في السعوديّة قائمًا إلى حدٍّ كبير، **ويواصل العمال المهاجرون التعرّض لانتهاكات منهجيّة**، من بينها سرقة الأجور، والعمل القسري، وغياب معايير كافية للصحّة والسلامة المهنيّة. كما أن الاعتماد المتزايد للبلاد على العمالة المهاجرة، ولا سيّما في قطاع البناء المرتبط بالمشاريع العملاقة والبنية التحتيّة الخاصّة بكأس العالم لعام 2034، يرفع بشكل كبير من مخاطر الاستغلال واسع النطاق واحتمالات وفاة العمال.

وعليه، يختتم التقرير السنوي بمجموعة من **التوصيات** التفصيليّة الموجّهة إلى الجهات الدوليّة المعنيّة، بما في ذلك الشركات والحكومات، وكذلك إلى السلطات السعوديّة.

برزت عودة السعوديّة إلى الساحة الدوليّة بعد فترة وجيزة من العزلة على خلفيّة انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيّما جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي عام 2018، من خلال اختيارها لاستضافة محادثات السلام بشأن أوكرانيا في فبراير 2025، رغم اضطلاع الرياض بدور وساطة محدود فقط. ونظرًا إلى الثروة الهائلة التي تمتلكها السعوديّة، واصل قادة العالم إعطاء الأولويّة للمصالح الماديّة، وسعوا إلى توثيق العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والاستراتيجيّة معها، مع التغاضي إلى حدٍّ كبير عن الانتهاكات الحقوقيّة المستمرة. وفي الوقت نفسه، واصلت السعوديّة تعزيز نفوذها عبر القوّة الناعمة المتمثّلة في الرياضة والترفيه، في حين تصاعدت المخاوف بشأن مشاريع عملاقة مثل مشروع مدينة نيوم في ظل ارتفاع التكاليف وظهور أدلّة على استغلال العمالة.

تهميش دبلوماسي لمخاوف حقوق الإنسان في السعوديّة

تجسّدت استعدادات العالم لتجاهل المخاوف والانتهاكات الحقوقيّة الموثّقة جيّدًا في اختيار رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب المملكة العربية السعوديّة ودول الخليج وجهةً لأوّل رحلة دوليّة كبرى له خلال ولايته الرئاسيّة الثانية. فقد دافع ترامب بقوّة عن القيادة السعوديّة خلال ولايته الأولى، واستمر هذا النهج ليشكّل سمة بارزة لولايته الثانية حتى الآن، بما ينسجم مع توجّه أوسع نحو احتضان القادة الاستبداديّين وإظهار عداء صريح للمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان. وفي نوفمبر، زار ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء السعودي محمد بن سلمان، الحاكم الفعلي للمملكة، الولايات المتحدة للمرّة الأولى منذ مقتل خاشقجي، في خطوة عُدّت استكمالًا لإعادة تأهيله دبلوماسيًّا. وقبيل الزيارة، حثّت منظّمات حقوق الإنسان إدارة ترامب والكونغرس الأميركي على الضغط على ولي العهد لوضع حدّ لانتهاكات حكومته الحقوقيّة والإفراج عن النشطاء والكتّاب والصحفيّين المحتجزين. غير أنّ ترامب، بدلًا من ذلك، تجاهل علنًا دور محمد بن سلمان في عمليّة الاغتيال، مكتفيًا بتعليق عابر مفاده أن «الأمور تحدث». إلا أن ذلك يخالف تقييم أجهزة الاستخبارات الأميركيّة، التي خلصت في عام 2021 إلى أن ولي العهد يتحمّل المسؤوليّة عن الجريمة.

إدارة ترامب تمكّن القمع السعودي وتستغلّه
(بقلم يحيى عسيري، في منظّمة الديمقراطيّة الآن للعالم العربي)

وفي المملكة المتحدة، تلاشت الآمال التي كانت تعول على أن تُولي حكومة حزب العمّال اهتمامًا أكبر بحقوق الإنسان مقارنةً بسابقتها في علاقاتها مع السعوديّة. إذ استمرّت العلاقات البريطانيّة-السعوديّة تحت وطأة السعي الحثيث لاستقطاب الاستثمارات السعوديّة، وهو ما تجلّى في المفاوضات الجارية بشأن اتفاقيّة التجارة الحرّة مع السعوديّة وبقيّة دول مجلس التعاون الخليجي. وفي أكتوبر 2025، قادت وزيرة الخزانة رايتشل ريفز بعثة تجاريّة إلى السعوديّة في إطار الجهود الرامية إلى إبرام الاتفاق. وقد انضمّت القسط إلى منظّمات غير حكوميّة أخرى في إثارة مخاوف بشأن التداعيات المحتملة لهذه الصفقة على حقوق الإنسان.

كما وقد اضطلع برلمانيّون بريطانيّون بدور أكثر فاعليّة في التصدّي لمخاوف حقوق الإنسان في السعوديّة. فقد أطلقت اللجنة البرلمانيّة المشتركة لحقوق الإنسان في البرلمان البريطاني تحقيقًا للجنة مختارة بشأن القمع العابر للحدود، قدّمت في إطاره كلٌّ من منظّمة فير سكوير، والقسط، ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطيّة أدلّة مكتوبة. وفي مايو 2025، وجّهت مجموعة نواب بريطانيّين من مختلف الأحزاب رسالة إلى وزير الخارجية ديفيد لامي، دعوا فيها الحكومة البريطانيّة إلى استخدام جميع الأدوات الدبلوماسيّة المتاحة لمعالجة قضيّتي الشقيقتين السعوديّتين مناهل ومريم العتيبي، إلى جانب قضايا نساء أخريات يواجهن الاحتجاز التعسفي وحظر السفر في السعوديّة. وفي يونيو، قدّم عدد من أعضاء البرلمان البريطانيّين طلب إحاطة بشأن أوضاع حقوق الإنسان في السعوديّة، دعوا فيه الحكومة البريطانيّة إلى إثارة قضايا حقوق الإنسان المُلحة بشكلٍ فعّال مع السلطات السعوديّة.

صمت ستارمر حيال حقوق الإنسان في السعودية يتحدث بوضوح
(بقلم مريم الدوسري وأميمة النجار، في موقع Declassified)

وفي الوقت نفسه، سعى **الاتحاد الأوروبي** أيضًا إلى توثيق علاقاته مع السعوديّة، ويجري مفاوضات بشأن إبرام اتفاقيّات شراكة استراتيجيّة ثنائيّة. وفي 17 نوفمبر 2025، عقد الاتحاد الأوروبي والسعوديّة حوارهما الخامس حول حقوق الإنسان في بروكسل، حيث أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء الارتفاع الحاد في عدد عمليّات الإعدام في السعوديّة، إضافة إلى حالات فرديّة مثيرة للقلق.

تدقيق أممي متزايد في أوضاع السعوديّة

كما واجهت السعوديّة في السنوات الأخيرة تدقيقًا متزايدًا داخل منظّمة الأمم المتحدة. ففي أبريل 2025، أجرت خبيرة مستقلّة تابعة للأمم المتحدة (معنيّة بتمتّع كبار السنّ بجميع حقوق الإنسان) زيارةً قطرية إلى السعوديّة، هي الأولى من نوعها منذ عدّة سنوات، وقدّمت القسط مدخلات مكتوبة قبل هذه الزيارة. وبالإضافةً إلى ذلك، من المقرر أن تقوم المقرّرة الخاصّة للأمم المتحدة المعنيّة بالعنف ضد النساء والفتيات بزيارة محتملة إلى السعوديّة في عام 2026. وفي الأثناء، واصل مقرّرون خاصّون آخرون تابعون للأمم المتحدة، من بينهم المقررة الخاصّة المعنيّة بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والمقرّر الخاصّ المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، إصدار بيانات صحفيّة تتناول قضايا فرديّة واتجاهات حقوقيّة تراجعيّة في البلاد. وخلال العام، واصلت القسط انخراطها النشط مع آليّات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال حضور عدة دورات لمجلس حقوق الإنسان، والمشاركة في تنظيم إحاطات خاصّة وفعاليّة جانبيّة، وإلقاء بيانات شفهيّة.

كأس العالم لكرة القدم للرجال 2034، وتعاظم قبضة السعوديّة على الرياضة العالميّة

واصلت السعوديّة خلال عام 2025 تعزيز نفوذها في الرياضة العالميّة، في خطوة يُنظر إليها على نطاق واسع بوصفها محاولة لتحسين صورتها وتوسيع نطاق قوّتها الناعمة على مستوى العالم. وقد تجلّى ذلك بشكل خاص في كرة القدم، حيث توّج بفوز المملكة بحق استضافة كأس العالم لكرة القدم للرجال لعام 2034، رغم معارضة منظّمات المجتمع المدني والنقابات العمّاليّة. وفي مايو، قدّمت مجموعة من كبار المحامين شكوى رسميّة إلى الفيفا، اتهمت فيها الهيئة الحاكمة للاتحاد الدولي لكرة القدم بعدم الالتزام بمعاييرها الخاصّة بحقوق الإنسان عند منح حق الاستضافة للسعوديّة. وفي الشهر التالي، رفعت نقابات عماليّة من 36 دولة شكوى إلى منظّمة العمل الدولية بشأن معاملة العمّال المهاجرين في المملكة.

وفي ديسمبر 2025، وبمناسبة مرور عام على منح السعوديّة حق استضافة بطولة 2034، أصدرت القسط وتحالف يضمّ 14 منظّمة حقوقيّة ونقابات عمّاليّة وروابط مشجّعين وممثّلين عن العمّال المهاجرين تحذيرًا عاجلًا بشأن تصاعد مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالبطولة. وفي رسائل وُجّهت إلى رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، جياني إنفانتينو، وإلى رؤساء الاتحادات الكرويّة حول العالم، سلّط التحالف الضوء على الانتهاكات المستمرّة طوال عام 2025، بما في ذلك الانتهاكات الواسعة لحقوق العمّال المهاجرين في مواقع البناء، ودعا الفيفا إلى اتخاذ إجراءات فوريّة وملموسة تشمل مشاورات حقيقيّة وذات مغزى مع أصحاب المصلحة.

كما ويُوجَّه جزء كبير من استثمارات السعوديّة في مجال الرياضة عبر صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادي في البلاد. وبعد مرور أربع سنوات على استحواذ الصندوق في عام 2021 على نادي نيوكاسل يونايتد لكرة القدم في المملكة المتحدة، لا تزال الانتقادات الموجّهة إلى الصفقة قائمة، بما في ذلك ما يرتبط بدور مجلس مدينة نيوكاسل. وفي فبراير، نظّمت القسط وفدًا إلى نيوكاسل للقاء قادة المجلس، كما عقدت إحاطة عامة.

المجلس مُطالب باتخاذ إجراءات بشأن قيام السعوديّة بـ «تحسين سمعتها بالرياضة»
(بي بي سي)

وقد اعتمدت السلطات السعوديّة نهجًا مماثلًا عبر طيف واسع من الرياضات الشعبيّة حول العالم، بما في ذلك سباقات سيّارات الفورمولا 1، والغولف، والتنس، والملاكمة، والسنوكر. وفي رياضة التنس، تستعد السعوديّة، التي تستضيف بالفعل نهائيّات رابطة محترفات التنس ونهائيّات بطولة الجيل القادم لرابطة محترفي التنس، لاستضافة بطولة جديدة «ماسترز 1000 نقطة» التابعة لرابطة محترفي التنس اعتبارًا من عام 2028.

مهرجان الرياض للكوميديا

أُقيم في العاصمة السعوديّة حدث حمل اسم «مهرجان الرياض للكوميديا»، امتدّ من 26 سبتمبر إلى 9 أكتوبر 2025، وهو الأول من نوعه في المملكة. وقد تميّز الحدث بعرض مبهر ضمّ نخبة من أشهر فناني الكوميديا الارتجاليّة العالميّين، المعروفين لدى كثير منهم بأسلوبهم الساخر الجريء، وبأنهم تقاضوا، وفق ما أُفيد، مئات الآلاف من الدولارات مقابل عروضهم. كما سلّطت منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظّمات حقوقيّة أخرى الضوء على المفارقة المتمثّلة في تنظيم مهرجان كوميدي في بلد تواصل فيه السلطات قمع حرّيّة التعبير والنقد بجميع أشكاله. وقد رفض بعض الكوميديّين المشاركة أو عبّروا علنًا عن رفضهم لانتهاكات حقوق الإنسان في السعوديّة. أما أولئك الذين شاركوا في العروض، بمن فيهم من عرض التبرّع بجزء من أجره لمنظّمات حقوقيّة، فقد امتنعوا عن استخدام منصّاتهم لمعالجة هذه القضايا، إذ أفادت تقارير بأن عقود الفنانين تضمّنت قيودًا صريحة على المحتوى.

ما الذي أودّ أن يعرفه الكوميديّون الذين ذهبوا إلى السعوديّة
(بقلم طه الحجي، في مجلة فورين بوليسي)

تساؤلات حول جدوى مشروع مدينة نيوم تبلغ ذروتها

تواصل السعوديّة سعيها إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبيّة لدعم خططها الاقتصاديّة الطموحة، بما في ذلك عدد من المشاريع الضخمة الممولة من صندوق الاستثمارات العامة. ومن بين هذه المشاريع، حظي مشروع مدينة نيوم العملاقة، الذي يُعدّ المشروع الأبرز لولي العهد محمد بن سلمان في شمال غرب السعوديّة، بأكبر قدر من التدقيق الدولي. فمع ورود تقارير عن تقليص كبير في نطاقه، بلغت المخاوف بشأن المشروع ذروتها في عام 2025، حيث أُثيرت تساؤلات جدّيّة حول قابليّة تنفيذ المبادرة برمّتها، بعدما تبيّن أن التكلفة المتوقّعة لمشروع مدينة نيوم قد قفزت من التقدير الأصلي البالغ 500 مليار دولار (386 مليار جنيه إسترليني) إلى 8.8 تريليونات دولار (6.8 تريليونات جنيه إسترليني)، في ظل تراجع أسعار النفط عالميًّا وتفاقم العجز المالي. وتترافق هذه التحدّيات العمليّة والماليّة مع قضايا حقوق إنسان مزمنة، من بينها تهجير السكّان المحليّين وملاحقتهم قضائيًّا، فضلًا عن الأثر البيئي المحتمل المدمّر للمشروع.

وفي نوفمبر، سلّط تحقيق أجرته صحيفة فايننشال تايمز، استند إلى أكثر من 20 مقابلة مجهولة المصدر، الضوء على تفكّك المشروع، كاشفًا عن معاناة مهندسين وتنفيذيّين في محاولة تحقيق طموحات ولي العهد الكبرى، وغير الواقعيّة في نهاية المطاف، في ظلّ ثقافة يسودها الخوف والخضوع. وفي ديسمبر، بدا أن وزير الماليّة السعودي يلمّح إلى احتمال تأجيل أو حتى إلغاء بعض المشاريع الأكثر طموحًا في البلاد، حين صرّح بأن المملكة «لا تمتلك غرورًا» يمنعها من اتخاذ مثل هذه الخطوات. وفي الأثناء، يبدو أن القادة السعوديّين يعيدون توجيه اهتمامهم بعيدًا عن المشاريع العملاقة، نحو مجالات أخرى مثل الخدمات اللوجستيّة، والمعادن، والسياحة الدينيّة، والذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات.

ذا لاين: السعوديّة تقلّص خطط المدينة العملاقة مع تعثّر طموحات ولي العهد
(ميدل إيست آي)

الإطار القانوني

غياب التشريعات الأساسية يخلق فراغًا قانونيًا

تزعم السلطات السعودية أن أنظمتها تقوم على الشريعة الإسلامية وفق تفسير مجلس كبار العلماء، الذي يمثل السلطة الدينية الأعلى في المملكة، ولكن الدولة لا تقيم دستورًا والنظام الأساسي للحكم لا يعوض عنه، فهو لا يكرّس الحقوق والحريات الأساسية، وليس في تشريعات الدولة نظامٌ جنائي، والمنصوص عليه من تشريعات تفسيره خاضع لتصرف القضاة التابعين للسلطات، ما يعني أن التعريف النظامي للجرائم وتحديد عقوباتها وشدتها خاضع لتصرف القضاة وتفسيرهم للشريعة الإسلامية، ما يتيح لهم حرية تصنيف شتى الأعمال كجرائم بأثرٍ رجعي ودون سند قانوني موضوع نصًّا.

كما قد أُدخل أول قانون مدوّن للأحوال الشخصية (أو الأسرة) في المملكة في عام 2022، إلى جانب قانون المعاملات المدنية الهادف إلى تنظيم علاقات القانون الخاص في غياب قانون مدني، وقانون الإثبات الهادف إلى "القضاء على التناقضات في المحاكم". ومع ذلك، فإن قانون العقوبات لجرائم التعزير، الذي من المقرر أن يدخل حيّز التنفيذ في عام 2022 والذي من المقرر أن يكون أول قانون عقوبات مكتوب في البلاد يغطي جرائم بموجب الشريعة الإسلامية غير محددة كتابةً ولا تنطوي على عقوبات محدّدة مسبقًا، لم يتم إقراره بعد.

نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله (نظام مكافحة الإرهاب) يعرّف الإرهاب تعريفًا فضفاضًا لا يشترط استخدام العنف لتصنيف الأعمال كأعمال إرهابية، بل ويشمل توصيفات صريحة في استهدافها الأعمال غير العنيفة مثل "الإخلال بالنظام العام" و "زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة" و"تعريض وحدتها الوطنية للخطر"، وهو يعاقب "كل من وصف - صورة مباشرة أو غير مباشرة - الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة" بالسجن لمدّة بين 5 و10 سنوات.

يُستخدم هذا النظام لتجريم الأعمال الدارجة ضمن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ولا يكرّس ضمانات المحاكمة العادلة، فالمادتان 19 و20 تمنحان الادعاء العام السلطة لاحتجاز المشتبه به بمعزل عن العالم الخارجي حتى 90 يومًا "إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك"، ويمنح المحكمة الجزائيّة المتخصّصة صلاحيّة تمديد فترة الاحتجاز - بما في ذلك التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي - إلى أجل غير مسمى. وهذا الانتهاك الصريح لضمانات المحاكمة العادلة لا يحرم المشتبه به من الزيارات والتواصل مع ذويه فقط بل حتى من الاستشارة القانونية، ويخرج الأفراد من حماية القانون ويمكّن ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية، ويزاد على ذلك أن التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي يُعدّ بحدّ ذاته شكلًا من أشكال التعذيب، ما يفاقم من عُرضة الأفراد الموقوفين على خلفية نظام مكافحة جرائم الإرهاب للتعذيب.

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

لم تكن حريّة التعبير متاحة في السعودية قبل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لعام 2007، فالمنشورات المطبوعة تعرضت تاريخيًا للقمع ومن ثم التقييد بنظام المطبوعات والنشر لعام 2000، الذي تمّ تحديثه في عام 2003، لكن النظام الجديد وفر إطارًا قانونيًا جديدًا لقمع حرية التعبير على شبكة الإنترنت، وكثيرًا ما تُستخدم أحكامه المبهمة لمحاكمة الأفراد لتعبيرهم السلمي عن آرائهم في منشوراتهم على مواقع الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، تنص المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تجريم "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق

الشبكة المعلوماتية" وتعاقب بالسجن لمدّة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال سعودي (800,000 دولار أمريكي).

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية يفرض قيودًا صارمة على تأسيس منظمات المجتمع المدني باستقلاليّة كاملة. ويضع هذا النظام أسسًا فضفاضة قد استخدمتها السلطات لرفض إصدار التراخيص للمنظمات، فمن موانع العمل "التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية" أو "مخالفة النظام العام" أو "التنافي مع الآداب العامة" أو "الإخلال بالوحدة الوطنية". ما يدرجه في صفّ الأنظمة المقيّدة للحريّات، فلا نصّه ولا لائحته التنظيمية تصرّح بترخيص إنشاء منظمات حقوق الإنسان، خلافًا للمؤسسات التعليمية والخيرية المذكورة نصًّا. ويضاف على ذلك أن النظام يمنع الجمعيات والمؤسسات الأجنبيّة من تأسيس فروع لها داخل السعودية ويخضع المنظمات المحليّة إلى تدخل حكوميٍّ مفرط في شؤونها الداخليّة.

الالتزامات القانونيّة الدوليّة

تعهدت السعودية بالتزامات دولية وعدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد انضمّت السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل وإلى اثنين من بروتوكولاتها الاختياريّة. وبذلك تعهّدت السلطات السعودية بالالتزام بمعايير هذه الاتفاقيات ودمج أحكامها وضماناتها القانونية في الأنظمة المحلية. ولكن عند مراجعة اللجان المعنيّة بهذه الاتفاقيات السعودية؛ كجزءٍ من مهمّتها في مراقبة تطبيق الدول لها، تكرّر انتقاد لجان الأمم المتّحدة هذه السلطات السعودية لعدم تطبيق هذه الاتفاقيات وعدم تلبيتها الالتزامات التي تنصّ عليها.

أثر هذه القوانين على المواطنين والمقيمين في السعودية

وإن كانت السلطات السعودية لا تفي بالتزاماتها الحقوقية الدولية، فإطارها النظامي الداخلي يفتقر إلى الأسس التشريعية في كفة، ويضع أنظمة بقيودٍ شديدة وضبابية في كفة أخرى، ليكون سبيلًا لتمكين ملاحقة النشطاء السلميين ومحاكمتهم، بل وخلق مناخٍ من الرقابة الذاتية على عامة الناس بسبب غياب اليقين القانوني، ما يبعث بالخوف من قمع السلطات للتعبير السلمي عن الآراء بتعريفها كجرائم بأثر رجعي.

الاعتقالات التعسّفيّة والاحتجاز والمحاكمات الجائرة

وقد شهد عام 2025 بعض التغييرات في النمط المعروف منذ زمن طويل للاعتقالات التعسّفيّة والاحتجاز والمحاكمات الجائرة بحق النشطاء السلميّين والسعوديّين والمقيمين في السعوديّة، بمن فيهم عدد من الأجانب، على يد السلطات السعوديّة. فقد أسفرت الأشهر الأولى من العام عن الإفراج عن عشرات معتقلي الرأي (انظر قسم «الإفراج المشروط وحظر السفر»)، في حين بقي كثيرون آخرون رهن السجن يقضون أحكامًا طويلة، وتعرّض بعضهم لتمديد أحكامهم أو حتى لفرض أحكام جديدة عليهم. وفي الوقت نفسه، أسفرت الجهود المتواصلة التي بذلتها منظّمات حقوق الإنسان، مثل القسط، عن تخفيف مدد أحكام السجن بحق بعض الأفراد.

الاعتقالات التعسّفيّة في عام 2025

في يناير، اعتُقل الشقيقان **محمد أبو جبارة** و**دانيال أبو جبارة**، وهما منشدان دينيّان معروفان، على خلفيّة محتوى بعض أعمالهما، قبل الإفراج عنهما بعد أيام قليلة.

وفي فبراير، أقدمت السلطات على اعتقال **سلمى الحويطي**، والدة الطفل المعتقل عبد الله الحويطي، بسبب منشورات سابقة لها على منصة إكس تناولت قضيّة ابنها وظروف اعتقاله (لمزيد من التفاصيل حول قضيّة عبد الله، يُرجى الرجوع إلى قسم «استخدام عقوبة الإعدام»، الصفحة 22).

وفي نوفمبر، أفادت تقارير باعتقال ستة سعوديّين، من بينهم المؤثران **فهد الرويس** و**فلاح المسردي**، والمحامي **سلطان العطوي**، على خلفيّة اتهامات بـ «نشر محتوى يثير الرأي العام». وجاءت هذه الاعتقالات في سياق تعبيرهم عن دعم حملة مقاطعة عامّة استهدفت شركات مملوكة لعائلة الراجحي (#مقاطعة_براندات_الراجحي)، وذلك عقب تخفيضات حديثة في برامج الضمان الاجتماعي نفّذها وزير الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة أحمد الراجحي.

سلطان العطوي

فلاح المسردي

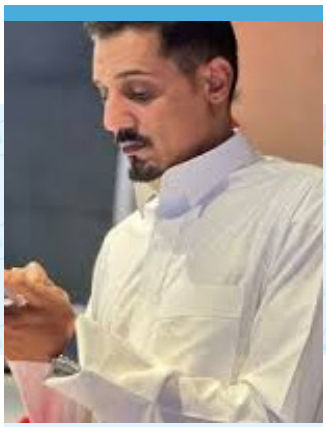

فهد الرويس

ويعكس شحّ المعلومات المؤكّدة أو الإضافيّة حول مثل هذه القضايا انعدام الشفافيّة التام الذي يطبع أوضاع الاحتجاز والإجراءات القضائيّة في البلاد عمومًا، إذ تحجب السلطات جميع سبل الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك المراقبة المستقلّة للسجون أو المحاكم. كما يعكس هذا الواقع مناخ الخوف السائد في السعوديّة، حيث يزداد تردّد أصدقاء الضحايا وأقاربهم في التحدّث علنًا، ويشكّل تذكيرًا صارخًا بأن عدد الاعتقالات التعسّفيّة الموثّقة في البلاد، إلى جانب غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، لا يُرجّح أن يمثّل سوى جزء ضئيل من الحجم الحقيقي للانتهاكات.

إعادة المحاكمات وفرض أحكام جديدة

كما وقد واصلت المحاكم السعوديّة، المعروفة بسجلّها الحافل بالانتهاكات وتجاهل الضمانات القانونيّة، طوال عام 2025، إصدار أحكام بالسجن لسنوات طويلة بحق نشطاء سلميّين وأشخاص آخرين لا يشكّلون أي تهديد.

وفي مثال صارخ على ذلك، أصدرت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة في 27 أكتوبر حكمًا بالسجن لمدّة 25 عامًا إضافيّة بحق المدافع المخضرم عن حقوق الإنسان **محمد البجادي**. وكان البجادي قد أُبقي محتجزًا لأكثر من عامين بعد انقضاء مدّة آخر حكم صادر بحقّه، إلا أنه بدلًا من الإفراج عنه، أُحيل إلى إعادة المحاكمة. وتُحيط القسط علمًا بعشرات الحالات المماثلة من هذا النوع من الظلم.

محمد البجادي

يُعدُّ محمد البجادي أحد الأعضاء المؤسّسين في عام 2009 لجمعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة في السعوديّة (حسم)، المحظورة حاليًا، وقد تم اعتقاله وسجنه ثلاث مرات بسبب نشاطه السلمي في مجال حقوق الإنسان. فقد اعتُقل للمرّة الثانية في مارس 2011، وصدر بحقّه حكم بالسجن عشر سنوات، نُفّذ منها خمس سنوات، فيما أُوقف تنفيذ الخمس المتبقّية. وأُفرج عنه في أبريل 2016 بعد إتمام مدّة محكوميّته الفعليّة. غير أنّه أُعيد اعتقاله في 24 مايو 2018 خلال حملة القمع التي استهدفت المدافعين والمدافعات عن حقوق المرأة، وأُلزم بقضاء السنوات الخمس المتبقّية من الحكم الموقوف، والتي انتهت مدّتها في أبريل 2023.

وتُعدّ قضيّة البجادي قضيّة واحدة من عدة قضايا شهدتها السنوات الأخيرة، واصلت فيها السلطات السعوديّة احتجاز معتقلين سياسيّين بعد انتهاء محكوميّاتهم، ثم أعادت محاكمتهم ومدّدت فترات سجنهم. وإلى جانب ما ينطوي عليه ذلك من إمعان في الظلم بحق هؤلاء الأشخاص بعد سنوات من الاحتجاز التعسّفي، فإنه يزرع الخوف في نفوس معتقلين آخرين لا يُفرج عنهم عند انتهاء محكوميّاتهم، خشية أن يلقوا المصير ذاته ويُعاد تقديمهم للمحاكمة. وقد أشارت المقرّرة الخاصّة للأمم المتحدة المعنيّة بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، في أبريل 2025 إلى قضيّة محمد البجادي، بهدف تسليط الضوء على النمط المتكرّر. كما يشمل معتقلو الرأي الآخرين في السعوديّة الذين لا يزالون رهن الاحتجاز التعسّفي بعد انقضاء مدّة أحكامهم، الصحفيّة والكاتبة **مها الرافدي**، التي اعتُقلت في سبتمبر 2019. فقد انتهت مدّة حكمها البالغة ست سنوات في منتصف عام 2025، إلا أنها لا تزال محتجزة وتتعرّض لسوء المعاملة.

وتمثّل قضيّة **مالك الدويش**، الذي أُعيد الحكم عليه في مطلع عام 2025 بالسجن لمدّة 15 عامًا، رغم الإفراج عن شقيقيه عبد الوهاب وعبد الرحمن الدويش في يونيو، بعد أكثر من ثلاث سنوات من الاحتجاز، وبعد مضيّ أشهر عديدة على انتهاء محكوميّاتهما، مثالًا آخر قاسيًا على لجوء السلطات إلى إعادة محاكمة المعتقلين السياسيّين وإصدار أحكام جديدة بحقهم. وقد استُهدف الإخوة الثلاثة تعسّفيًّا في إطار أعمال انتقاميّة على خلفيّة جهودهم الرامية إلى الكشف عن مصير والدهم سليمان الدويش وتأمين الإفراج عنه (انظر قسم «التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة»، الصفحة 18).

وفي المقابل، صدرت بحق عدد من معتقلي الرأي الذين أُعيدت محاكمتهم أحكام مخفّفة، في دلالة على أثر الجهود الحقوقيّة، لكنها تظلّ بعيدة كل البعد عمّا هو مطلوب فعليًّا، أي الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. ففي 21 أغسطس، ألغت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة حكم السجن لمدّة 11 عامًا الصادر بحق مدرّبة الرياضة والناشطة في

مناهل العتيبي

مجال حقوق المرأة **مناهل العتيبي**، لكنها أصدرت بحقّها حكمًا جديدًا بالسجن خمس سنوات، يعقبه حظر سفر لمدّة خمس سنوات. وبالنظر إلى المدّة التي قضتها بالفعل في السجن، وما تعرّضت له خلالها من انتهاكات متكرّرة (انظر قسم «التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة»، الصفحة 18)، فإن ذلك يعني استمرار احتجازها تعسّفيًّا لمدّة عامين إضافيّين حتى أواخر عام 2027، على خلفيّة تهم تتعلّق حصريًّا باختيارها لملابسها وتعبيرها عن آراء نسوية عبر الإنترنت. ويبرز هنا التناقض الصارخ مع الروايات الرسميّة بشأن تمكين المرأة (انظر قسم «حقوق النساء»، الصفحة 42).

ومع ذلك، كان لافتًا أن تسمح السلطات السعوديّة، للمرّة الأولى منذ عدّة سنوات، لعدد من مسؤولي السفارات الذين طلبوا ذلك بحضور جلسة محاكمة العتيبي في 21 أغسطس. غير أن إعادة الحكم عليها بالسجن لمدّة خمس سنوات تُظهر بوضوح أن وجود مراقبين دوليّين، بحدّ ذاته، لا يضمن محاكمة عادلة. فالمحاكمة العادلة تفترض الحق في جلسة علنيّة ومفتوحة، في حين أن حرمان المراقبين الدوليّين من الوصول يضيف طبقة إضافيّة من السرّيّة إلى الإجراءات القضائيّة في السعوديّة، وهي إجراءات تشوبها أصلًا انتهاكات جسيمة.

الإجراءات القضائيّة والمحاكمات السرّيّة في السعوديّة

لا ترقى المحاكمات في السعودية للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وهذا الاستهتار بالضمانات القانونية لا تختص به المحكمة الجزائية المتخصّصة، التي أنشئت في 2008 باختصاص في قضايا الإرهاب، بل تشاركها فيه المحكمات الجزائية العاديّة. تشمل الانتهاكات الشائعة الحرمان من الوصول إلى المحامين والاطلاع على وثائق المحكمة، والتأخير غير المبرّر، والاعتراف المنتظم بالاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب، وإجراء المحاكمات سرًّا.

ومنذ أكتوبر 2018، دأبت السلطات السعوديّة على عقد جلسات المحاكمة سرًّا، مانعةً وصول المراقبين الدوليّين، بمن فيهم مسؤولو السفارات ووسائل الإعلام الأجنبيّة، فضلًا عن الجمهور السعودي.

وفي 6 سبتمبر، خفّضت المحكمة الجزائيّة المتخصّصة كذلك أحكام **عشرة مصريّين نوبيّين** كانوا قد احتُجزوا ظلمًا لأكثر من خمس سنوات. وكانت المحكمة قد حكمت عليهم في 10 أكتوبر 2022 بعقوبات سجن تراوحت بين 10 و18 عامًا، قبل أن تُخفَّض الآن إلى ما بين سبع وتسع سنوات. وكان الرجال العشرة، وهم مواطنون مصريّون، مقيمين منذ فترة طويلة في السعوديّة وناشطين في جمعيّات المجتمع النوبي في البلاد عند اعتقالهم يومي 14 و15 يوليو 2020، بسبب تنظيمهم فعاليّة سلميّة في الرياض لإحياء ذكرى حرب أكتوبر العربيّة-الإسرائيليّة لعام 1973، في ممارسة مشروعة لحقهم في حرّيّة تكوين الجمعيّات والتجمّع السلمي. ولا يزال هؤلاء العشرة محتجزين في سجن أبها بمنطقة عسير، ولا يُسمح لهم إلا بتواصل محدود مع عائلاتهم.

كما وقع أجانب آخرون في الآونة الأخيرة ضحايا للقمع التعسّفي الذي تمارسه السلطات. فقد احتُجز مواطن فرنسي وتعرّض لسوء المعاملة داخل السجن في السعوديّة لأكثر من عام قبل إحالته إلى المحاكمة أمام المحكمة الجزائيّة المتخصّصة في مايو 2025. وكان السيّد عبد الفتاح، وهو أب لثلاثة أطفال، الذي لا نكشف عن اسمه الكامل لأسباب تتعلّق بالخصوصيّة، قد أوقفه عناصر أمن في 16 يونيو 2024 أثناء مشاركته في أداء فريضة الحج في مكّة المكرّمة، وطُلب منه إبراز تصريح الحج الخاصّ به. فتبيّن أن التصريح غير صالح، وأنه كان قد وقع من دون علمه ضحيّة عمليّة احتيال تتعلّق بالتأشيرات، وهي ظاهرة شائعة تسعى السلطات إلى مكافحتها. احتُجز عبد الفتاح في البداية في مركز شرطة الحرم، ثم نُقل في اليوم التالي إلى سجن ذهبان قرب جدّة. وخلال فترة احتجازه، التي تجاوزت الآن 18 شهرًا، تعرّض في عدّة مناسبات لسوء المعاملة والتعذيب على أيدي حراس السجن وعناصر الأمن (انظر قسم «التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة»، الصفحة 18).

وفي وقت الحادثة، كانت العقوبة المفروضة على الحجاج غير المصرّح لهم هي غرامة قدرها 10,000 ريال سعودي (نحو 2,000 جنيه إسترليني) والترحيل. وقد أُعلن عن عقوبات مماثلة لموسم الحج في عام 2025 (1446 هـ). ومع ذلك، احتُجز عبد الفتاح لأكثر من 11 شهرًا قبل أن يُحال أخيرًا إلى المحاكمة في مايو 2025، على خلفيّة تهم تتعلق بكلٍّ من مسألة التأشيرة – «الدخول غير النظامي إلى مكّة» – وبالتعبير السلمي عن الرأي – «إهانة الحكومة» و«الإشادة بأشخاص خضعوا للملاحقة القضائيّة». وهو ينفي هذه التهم.

وخلال الجلسة الأولى لمحاكمته أمام المحكمة الجزائيّة المتخصّصة في 26 مايو 2025، مثُل عبد الفتاح من دون تمثيل قانوني، وأشارت المحكمة في جلسات لاحقة إلى أنه في حال رفض الدفاع عن نفسه (بعد حرمانه من محام) فسيُعدّ ذلك إقرارًا بالذنب. كما لم يُسمح لعائلة عبد الفتاح بحضور الجلسات، ومُنع الدبلوماسيّون الفرنسيّون من ذلك أيضًا.

فرنسي محتجز في السعوديّة لأكثر من عام عقب عمليّة احتيال تتعلّق بالحج
(ميدل إيست آي)

قائمة انتقائيّة من معتقلي الرأي السعوديين الذين يقضون أحكامًا بالسجن لفترات طويلة بسبب ممارستهم لحقوقهم الأساسيّة (مدرجة حسب الترتيب التصاعدي لطول مدّة العقوبة)

الإسم	مجال النشاط	تاريخ الاعتقال	مدّة عقوبة السجن
علي محسن أبو لحوم	صحفي	23 أغسطس 2021	خمس سنوات
مناهل العتيبي	مدرّبة رياضة وناشطة في مجال حقوق المرأة	16 نوفمبر 2022	خمس سنوات
مها الرفيدي	صحفية وكاتبة	28 سبتمبر 2019	ست سنوات
عادل سيد إبراهيم فقير	رئيس الجالية النوبية في الرياض	14 يوليو 2020	ثمان سنوات
خالد العمير	مدافع عن حقوق الإنسان	29 يونيو 2018	تسع سنوات
صبري شلبي (مصري الجنسيّة)	طبيب	28 يناير 2020	عشر سنوات
خالد المهاوش	كاتب	12 سبتمبر 2017	عشر سنوات
عبدالله جيلان	خريج جامعي	12 مايو 2021	عشر سنوات
عيسى الحامد	مدافع عن حقوق الإنسان	16 سبتمبر 2017	11 سنة
محمد الحبيب	رجل دين	8 يوليو 2016	12 سنة
إسراء الغمغام	ناشطة حقوقية	2015	13 سنة
محمد الحضيف	رجل دين	19 مارس 2016	13 سنة
أسامة خالد	كاتب ومترجم ومبرمج حواسيب	2020	14 سنة
وليد أبو الخير	مدافع عن حقوق الإنسان	15 ابريل 2014	15 سنة
عصام الزامل	اقتصادي	12 سبتمبر 2017	15 سنة

محمد الودعاني	متظاهر	4 سبتمبر 2011	15 سنة
مالك الدويش	نجل الداعية سليمان الدويش المختفي قسريًّا	يوليو 2022	15 سنة
موسى الهاشم	متظاهر	6 ديسمبر 2015	17 سنة
محمد العتيبي	مدافع عن حقوق الإنسان	24 مايو 2017	17 سنة
منال القفيري	طالبة مدرسة	2022	18 سنة
عبدالرحمن فرحانة (أردني)	صحفي	أبريل 2019	19 سنة
عبد الرحمن السدحان	عامل في المجال الإنساني	12 مارس 2018	20 سنة
ال هزاع	رسام الكاريكاتير	13 فبراير 2018	23 سنة
خضر العوامي	رجل دين	11 نوفمبر 2020	25 سنة
محمد البجادي	مدافع عن حقوق الإنسان	24 مايو 2018	25 سنة
عباس السعيد	رجل دين	11 نوفمبر 2020	27 سنة
سعود الهاشمي	أكاديمي	2 فبراير 2007	30 سنة
عامر مهلهل	رجل دين	2020	30 سنة
محمد ناصر الغامدي	معلم متقاعد	11 يونيو 2022	30 سنة
نورة سعيد القحطاني	أم وربّة منزل	4 يوليو 2021	35 سنة

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة

بالنسبة لجميع أولئك العالقين داخل نظام السجون القاسي والمعتم في السعوديّة، تُعدّ الظروف سيئة على نحوٍ معروف، وغالبًا ما يتعرّض معتقلو الرأي لمعاملة قاسية ولاإنسانيّة ومهينة. وفي عام 2025، عاودت السلطات السعوديّة إخضاع محتجزين مستهدفين لمثل هذه المعاملة، بما في ذلك التعذيب الجسدي والنفسي، والحبس الانفرادي، والاختفاء القسري، والحرمان من الرعاية الطبّيّة. وفي الوقت نفسه، برزت شهادات إضافيّة من معتقلين أُفرج عنهم مؤخرًا، أفادوا بتعرّضهم لانتهاكات مماثلة داخل السجون خلال السنوات السابقة.

التعذيب الجسدي والنفسي

يُمارَس التعذيب في السعوديّة بصورة منهجيّة منذ سنوات في ظل مناخ من الإفلات من العقاب، سواء لانتزاع اعترافات أثناء التحقيق أو كوسيلة للعقاب خلال الاحتجاز. وغالبًا ما استُخدمت هذه الاعترافات في إصدار أحكام بالإعدام (انظر قسم «استخدام عقوبة الإعدام»، الصفحة 22). كما أن الاستمرار في استخدام الاختفاء القسري والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وبصورة تكاد تكون اعتياديّة، يرجّح وقوع المزيد من حالات التعذيب سرًّا.

وقد تعرّض المواطن الفرنسي السيّد عبد الفتاح، المحتجز في السعوديّة منذ يونيو 2024 (انظر قسم «الاحتجاز التعسّفي والمحاكمات الجائرة»، الصفحة 12)، لتعذيب جسدي ونفسي متكرّر أثناء احتجازه، شمل الضرب، ودفعه بعنف وارتطامه بالجدار، وتلقيه تهديدات بالقتل. ونتيجة لذلك، أصيب بجروح وتدهورت حالته الصحّيّة، إلا أن السلطات حرمته من الرعاية الطبّيّة الأساسيّة (انظر أدناه «الحرمان من العلاج الطبي»).

وتظهر شهادات عن معاملة مماثلة بصورة متكرّرة من معتقلين سابقين، بمن فيهم أجانب يتمتّعون بهامش أوسع للتحدّث بعد مغادرتهم البلاد. فقد احتُجز **مواطن لوكسمبورغي** يبلغ من العمر 40 عامًا، فضّل عدم الكشف عن هويّته لأسباب أمنيّة، في السعوديّة من دون توجيه تهمة إليه، وذلك من نوفمبر 2023 حتى سبتمبر 2024. وخلال احتجازه، تعرّض لمعاملة قاسية، من بينها احتجازه في الحبس الانفرادي لعدّة أسابيع.

كما يُعدّ الحبس الانفرادي الذي يستمر لأكثر من 15 يومًا، وفق المعايير الدوليّة، انتهاكًا للحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة، ومع ذلك، تُخضع السلطات السعوديّة المعتقلين لهذا الانتهاك بشكل روتيني.

ففي فبراير، وُضعت **نورة القحطاني**، وهي أم لخمسة أطفال تبلغ من العمر 51 عامًا وتواجه حكمًا بالسجن لمدّة 35 عامًا على خلفيّة تعبيرها السلمي عن الرأي، في الحبس الانفرادي. وبالمثل، وُضع الناشط الحقوقي وعضو جمعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة في السعوديّة (حسم) **عمر السعيد**، المحتجز تعسّفيًّا منذ يونيو 2018، في الحبس الانفرادي في أكتوبر.

> قلق إزاء احتجاز امرأة سعوديّة في الحبس الانفرادي منذ فبراير
> (ميدل إيست آي)

وتجدر الإشارة إلى أن السعودية تفتقر إلى تشريع يجرّم التعذيب كما تقتضي التزاماتها الدوليّة، الأمر الذي يتيح لمرتكبي هذه الانتهاكات التمتّع بالإفلات من العقاب، إذ لا تُحقّق الادعاءات، وتقبل المحاكم بالاعترافات المنتزعة بالإكراه.

سجلّ من الإخفاق في واجب الرعاية وحماية معتقلي الرأي

وإلى جانب إخضاع المعتقلين بصورة مباشرة لمعاملة قاسية أو لاإنسانيّة أو مهينة، تُعرّض السلطات حياة المعتقلين المستهدفين للخطر بصورة متكرّرة نتيجة إهمال جسيم ينمّ عن استهتار، يشمل وضعهم عن علم في زنازين أو أجنحة قد يتعرّضون فيها لاعتداءات على أيدي سجناء آخرين، بعضهم قد يكون عنيفًا، فضلًا عن تجاهل الشكاوى المتكرّرة المقدّمة من الضحايا. ويُعدّ أسوأ مثال سُجّل حتى الآن جريمة القتل التي يبدو أنها دُبّرت في أكتوبر 2021 بحق المصلح السياسي **موسى القرني**، الذي قُتل بوحشيّة داخل زنزانته على أيدي متطرّفين دينيّين، رغم أنه كان قد تقدّم مرارًا بشكاوى إلى إدارة السجن بشأن المخاطر التي كان يواجهها. وتشمل أمثلة أخرى حديثة اعتداءات متكرّرة، من بينها الضرب والطعن، تعرّضت لها مدرّبة الرياضة **مناهل العتيبي**؛ ونقل العالِم الإسلامي **إبراهيم محمد هائل اليماني** إلى زنزانة مشتركة مع متطرّفين سبق أن هدّدوه بالقتل عدّة مرات؛ ومحاولة غير مفسّرة لقتل المدافع عن حقوق الإنسان **خالد العمر**؛ واعتداء تعرّض له المدافع عن حقوق الإنسان **محمد القحطاني** على يد رجل يعاني من اضطرابات نفسيّة.

الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والاختفاء القسري

ومن الممارسات الشائعة الأخرى للسلطات إخضاع المعتقلين للاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، حيث يُحرَمون من التواصل مع الخارج، بما في ذلك مع عائلاتهم ومحاميهم. وقد احتُجز المواطن الفرنسي السيد عبد الفتاح بمعزل عن العالم الخارجي منذ 5 أغسطس 2025، دون تمكّنه من التواصل مع زوجته وطفليه.

فعندما تحتجز السلطات شخصًا بمعزل عن العالم الخارجي وترفض في الوقت نفسه الاعتراف بمكان وجوده أو وضعه القانوني، يُعدّ ذلك حالة اختفاء قسري، وهي ممارسة لا تزال واسعة الانتشار في السعوديّة.

حالات الاختفاء القسري التي طال أمدها

لم تصادق السعوديّة بعد على الاتفاقيّة الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 1992، ولكن خلال الاستعراض الدوري الشامل الرابع في عام 2024، قبلت توصية التصديق على المعاهدة. في ضوء ذلك، لا بدّ من التحرّك على الفور، نظرًا لأن السلطات تمارس الاختفاء القسري بشكل منهجي، الذي يستمر أحيانًا لسنوات عديدة، بهدف تكميم أفواه الناشطين وغيرهم من المنتقدين.

واعتقل جهازُ المباحث العامل في المجال الإنساني **عبد الرحمن السدحان** في مارس 2018 من مقر عمله بمقر الهلال الأحمر السعودي في الرياض واختفى قسريًّا لمدة 23 شهرًا. وقد حُكم عليه في أبريل 2021 بالسجن لمدّة 20 عامًا على خلفية نشره تعليقات سلميّة على تويتر، وأصبح مختفيًا قسريًّا مرةً أخرى بعد ظهوره في محكمة الاستئناف في أغسطس من ذلك العام. ومنعته السلطات من الاتصال بأهله لأكثر من ثلاثة أعوام.

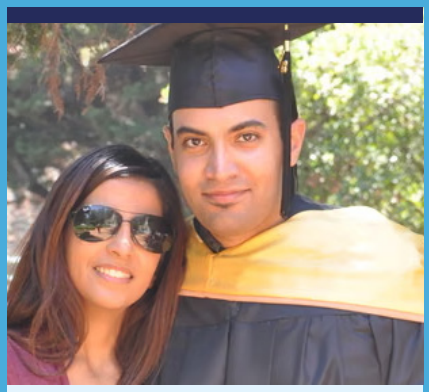

عبد الرحمن السدحان، مع شقيقته أريج

كما اعتُقل الصحفي **تركي الجاسر** أيضًا في مارس 2018 بعد مداهمة منزله. ولم يُسمح له بالزيارات أو المكالمات الهاتفيّة لما يقرب من سنتين، ورفضت السلطات السعودية أن تجيب على أي استفسار عنه. وباستثناء مكالمة هاتفيّة واحدة أجراها مع أهله في فبراير 2020، مُنع مرة أخرى من أي تواصل آخر.

وتزيد احتمالية تعرض الأفراد أثناء اختفائهم لانتهاكات حقوقية أخرى مثل التعذيب، لأنهم يكونون محتجزين خارج إطار الحماية القانونية. ولا يزال الداعية **سليمان الدويش** مختفيًا قسريًّا منذ اعتقاله في 22 أبريل 2016، بعد نشره تغريداتٍ على تويتر منتقدة للملك سلمان والأمير محمد بن سلمان، وتعرّض لضروب التعذيب الوحشي على يد كبار المسؤولين في مكان احتجاز غير رسمي في الرياض. وظهر الدويش آخر مرة وفق التقارير في يوليو 2018، ولم ترد منذئذ أي أخبار عنه أو عن صحته أو مكان وجوده.

الحرمان من العلاج الطبي

إن سوء أوضاع السجون والمعاملة المشينة التي يتعرّض لها معتقلو الرأي المستهدفون، بما في ذلك الحرمان من الرعاية الطبّيّة، يمكن أن يعرّض حياتهم للخطر. وقد أدّت مثل هذه المعاملة في السنوات الأخيرة إلى عدد من حالات الوفاة أثناء الاحتجاز، من بينها وفاة المدافع الحقوقي البارز **عبد الله الحامد** في أبريل 2020، أو حالات وفاة وقعت بعد فترة وجيزة من الإفراج من السجن.

وفي مايو 2025، توفّي الأكاديمي والكاتب **وليد الهويريني** بعد أشهر قليلة من الإفراج عنه من السجن، حيث كان قد أمضى ما يقارب سبع سنوات من الاحتجاز التعسفي. كما توفي في الشهر نفسه الداعية والمعتقل السابق **سعد البريك**. وكان الرجلان على صلة بوزير الداخليّة وولي العهد السابق محمد بن نايف، الذي أُقصي عن منصبه عقب تولّي ولي العهد الحالي محمد بن سلمان.

سلمان العودة

كما وغالبًا ما يكون لسوء المعاملة المنهجي للمعتقلين أثرٌ ضارّ بشكل غير متناسب على المعتقلين الأكبر سنًّا، ولا سيما على صحّتهم، إذ يؤدي إلى تفاقم الحالات الصحّيّة القائمة واستحداث أمراض جديدة. فمنذ اعتقاله في سبتمبر 2017، تعرّض الداعية **سلمان العودة**، البالغ من العمر 69 عامًا، لمعاملة بالغة القسوة أثناء احتجازه، شملت إهمالًا طبّيًّا شديدًا. ونتيجة لذلك، فقدَ قدرًا كبيرًا من بصره وسمعه. ولا يزال محتجزًا في سجن الحائر في الرياض، ويواجه محاكمة مطوّلة، ويُحرَم بانتظام من التواصل مع العالم الخارجي.

وبالمثل، تشهد الحالة الصحّيّة لرجل الدين **محمد الحبيب**، البالغ من العمر 61 عامًا، تدهورًا مستمرًّا في سجن الدمام، نتيجة عدم توفير رعاية صحّيّة ملائمة لحالته من عرق النسا، وللآلام الشديدة في الظهر والرأس التي يعاني منها بوصفها آثارًا مستمرّة للتعذيب الذي تعرّض له عقب اعتقاله في عام 2016. ولا تزال السلطات تحرمه من الأدوية الأساسيّة التي يحتاجها.

تحت أستار الكتمان: نظام السجون في السعوديّة

يفتقر نظام السجون السعودي، من حيث الهيكل والإدارة، إلى الشفافيّة وفوائد المراقبة المستقلة. وهذا يزيد من احتمالات حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق السجناء، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز غير القانوني، والاحتجاز المطوّل قبل المُحاكمة، والاستخدام المنهجي للتعذيب أثناء الاستجواب، والإهمال الطبّي وسوء الممارسة، وعدم مراعاة ضمانات الإجراءات القانونيّة الواجبة.

لا يُسمح حاليًّا بأي مراقبة مستقلة لأوضاع السجون في السعوديّة، وترفض السلطات التعاون مع هيئات الأمم المتحدة، ممّا يحرم البلد من الوصول إلى المكلّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصّة للأمم المتحدة. وفي مناسبة نادرة، أُتيح في أبريل 2025 لخبيرة مستقلّة تابعة للأمم المتحدة، معنيّة بتمتّع كبار السنّ بجميع حقوق الإنسان، إجراء زيارة قطريّة إلى السعودية. غير أنّ التقرير الصادر عن هذه الزيارة، ورغم تضمّنه بعض النتائج القيّمة، أُحبط على نحو جوهري بسبب رفض السلطات طلب الخبيرة زيارة معتقلي الرأي في سجن الحائر. وبناءً على ذلك، لم تقدّم زيارة السجن سوى صورة مُدارة بعناية، اكتفت بالإشارة إلى المرافق الجيّدة المتوافرة، من دون الالتقاء بمعتقلين محتجزين تعسّفيًّا يعانون من إهمال طبي جسيم. وفي الوقت نفسه، فشلت هيئة حقوق الإنسان الرسميّة في المملكة، وهي الهيئة السعوديّة لحقوق الإنسان، باستمرار في التعامل بفعاليّة مع شكاوى التعذيب أو سوء المعاملة داخل مرافق الاحتجاز التي زارتها بشكل فعّال، حيثُ عملت بدلاً من ذلك كأداة لتبييض أيدي السلطات.

عقوبة الإعدام

بلغ التصعيد المتزايد لاستخدام عقوبة الإعدام في السعوديّة مستويات مروّعة جديدة في عام 2025. ووفقًا لبيانات صادرة عن وكالة الأنباء السعوديّة الرسميّة، نفّذت السلطات ما لا يقل عن 356 حكم إعدام خلال عام 2025، من بينهم خمس نساء، متجاوزةً بسهولة الرقم القياسي المسجّل في العام السابق والبالغ 345 حالة، لتسجّل بذلك حصيلة غير مسبوقة ومقلقة في تاريخ المملكة. وباستثناء فترات التوقف خلال شهر رمضان المبارك في مارس، ومن 10 نوفمبر إلى 5 ديسمبر، نُفّذت عمليات الإعدام بوتيرة شبه يومية. وفي ظل غياب الشفافية، حيث لا يوجد سجلّ متاح للعامة بأسماء الأشخاص الذين تم إعدامهم، وحيث تُنفَّذ بعض الإعدامات أحيانًا بسريّة، يُحتمل أن تكون الأرقام الفعليّة أعلى من ذلك.

ونُفّذ أكثر من نصف أحكام الإعدام المُعلَن عنها رسميًا على خلفيّة جرائم مخدرات غير مميتة ارتكبها أجانب، فيما تعلّق عدد آخر منها بتهم "إرهاب" مُعرَّفة بشكل فضفاض، قد تشمل ممارسات من قبيل التعبير السلمي عن الرأي، أو بجرائم يُزعم ارتكابها عندما كان المتهمون قاصرين. وتشكل هذه الاستخدامات لعقوبة الإعدام، في انتهاكٍ واضحٍ للقانون الدولي لحقوق الإنسان، دليلًا على استخفاف السلطات السعوديّة بالحق في الحياة، وتفاقم المخاوف بشأن مصير أشخاص آخرين يواجهون خطر الإعدام الوشيك.

تصاعد تنفيذ أحكام الإعدام في قضايا متعلقة بالمخدرات

من بين 356 شخصًا أُعلن رسميًا عن إعدامهم في عام 2025، أُعدم 240 شخصًا على خلفيّة جرائم متعلقة بالمخدرات. ويأتي ذلك امتدادًا لاتجاه تراجعي مقلق تصاعد بشكل حاد منذ عام 2024؛ إذ ارتفع عدد من نُفّذت بحقهم أحكام الإعدام في قضايا المخدرات من شخصين فقط طوال عام 2023، إلى 122 شخصًا في عام 2024، ليكاد يتضاعف الآن إلى 240 شخصًا في عام 2025. وكانت السلطات قد أعلنت وقفًا مؤقتًا لتنفيذ أحكام الإعدام في قضايا المخدرات استمر من يناير 2021 حتى نوفمبر 2022، إلا أن هذا الوقف لم يُكرَّس يومًا ضمن تغيير رسمي في السياسة العامة، وقد جرى التخلي عنه لاحقًا بشكل كامل. وتشكل جميع هذه الإعدامات انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحظر تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم التي لا ترقى إلى مستوى "أشد الجرائم خطورة"، أي تلك التي تنطوي على القتل العمد. وفي تناقض صارخ بشكل خاص مع هذا المعيار الصارم، ارتبط أكثر من 40 في المئة (100 حالة) من إجمالي الإعدامات المنفذة في عام 2025 على خلفيّة جرائم مخدرات حصريًا بتهريب أو حيازة الحشيش، وهو أحد مشتقات القنب، ويُعاقب على تعاطيه بعقوبات مخففة نسبيًا، أو يجري تجريمه جزئيًا أو إلغاء تجريمه بالكامل، في العديد من أنحاء العالم.

هذا وقد شكّل الأجانب الغالبية الساحقة (187 من أصل 240) من الذين نُفّذت بحقهم أحكام الإعدام على خلفيّة جرائم متعلقة بالمخدرات في عام 2025، وجميعهم من دول آسيويّة وإفريقيّة، وهم من: الصومال (39)، إثيوبيا (35)، باكستان (35)، مصر (22)، أفغانستان (17)، الأردن (11)، نيجيريا (10)، سوريا (7)، إيران (6)، السودان (4)، والهند (1). وقد أكدت منظمات حقوقية، استنادًا إلى وثائق قضائيّة وشهادات، وجود نمط من الانتهاكات التي تعرّض لها هؤلاء الأشخاص خلال مراحل توقيفهم واحتجازهم ومحاكمتهم. وتشمل هذه الانتهاكات الحرمان من الوصول إلى الدعم القنصلي، والتمثيل القانوني، والترجمة الكافية، والاطلاع على وثائق المحكمة. وفي كثير من الحالات، لا يتلقى الأجانب أي ترجمة للتهم الموجّهة إليهم، أو يُجبرون على توقيع مستندات لا يستطيعون قراءتها، ما يحرمهم من القدرة على تقديم دفاع قانوني فعّال أو الطعن في الأحكام الصادرة بحقهم. وعلاوةً على ذلك، يُعتقد أن بعض الأجانب الذين أُعدموا، أو الذين ما زالوا يواجهون عقوبة الإعدام على خلفيّة جرائم مخدرات، كانوا على الأرجح ضحايا للاتجار بالبشر، حيث جرى إكراههم أو خداعهم لنقل مواد غير مشروعة تحت التهديد أو بناءً على ذرائع كاذبة. ومع ذلك، لم يُتح لمعظمهم فرصة عرض براءتهم أمام المحكمة.

كما ولا يزال العديد من الأشخاص معرّضين لخطر الإعدام الوشيك، ويعيشون في حالة من الرعب المستمر، ومن بينهم إثيوبيون وصوماليون محتجزون في سجن نجران جنوب غرب السعوديّة، ومصريون محتجزون في سجن تبوك شمال غرب المملكة. وقد دعا خبراء في الأمم المتحدة، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، السلطات السعوديّة مرارًا إلى الوقف الفوري لتنفيذ مثل هذه الإعدامات، وإلى إلغاء عقوبة الإعدام في القضايا المتعلقة بالمخدرات.

«سيتم إعدامي يوم الثلاثاء»: عائلات تكشف عن مكالمات أخيرة مذعورة من أجانب على قائمة الإعدام في السعوديّة (الغارديان)

تحليل: لماذا تُنفّذ السعوديّة هذا العدد الكبير من أحكام الإعدام، ولا سيّما بحق أجانب، في قضايا متعلّقة بالمخدرات؟

تمتلك السعوديّة تاريخًا طويلًا في تطبيق أنظمة صارمة لمكافحة المخدرات، وفي استخدام عقوبة الإعدام على الجرائم المرتبطة بها. وقد تحمّل الأجانب نصيبًا غير متناسب من تبعات هذه السياسة؛ إذ نفّذت السعوديّة بين عامي 2010 و2021 أحكام إعدام بحق أجانب في قضايا متعلّقة بالمخدرات بما يقارب ثلاثة أضعاف عدد السعوديّين الذين أُعدموا في قضايا مماثلة. ومع ذلك، فإن الارتفاع الحالي في وتيرة الإعدامات يُعدّ لافتًا حتى بالمقارنة مع المعايير التاريخيّة.

فعقب وقف مؤقّت قصير الأمد لتنفيذ أحكام الإعدام في القضايا المتعلّقة بالمخدرات بين يناير 2021 ونوفمبر 2022، ارتفعت الإعدامات بشكل حادّ. وقد تزامن هذا التصاعد مع تشديد الخطاب والسياسات المتعلّقة بـ «الحرب على المخدرات». ففي السنوات الأخيرة، دأبت السلطات السعوديّة ووسائل الإعلام الرسميّة على التحذير من تزايد تعاطي المخدرات، مع نشر تقارير متكرّرة عن اعتقالات على خلفيّة قضايا تتعلّق بالمخدرات. وفي أبريل 2023، أطلقت وزارة الداخليّة حملة شرسة لمكافحة المخدرات تحت اسم «بالمرصاد»، منحت قوّات الأمن صلاحيّات واسعة لقمع المشتبه بتعاطيهم المخدرات، بصرف النظر عن الكمّيّات المضبوطة.

ولطالما شكّلت السعوديّة مسارًا رئيسيًّا لتهريب المخدرات، كما بات تعاطيها واسع الانتشار في البلاد في ظلّ تغيّر مسارات الاتجار الإقليمي. فقد تعلّقت العديد من قضايا المخدرات في عامي 2024 و2025، على سبيل المثال، بتهريب مادة الكبتاغون، وهي مادة منبّهة شديدة الإدمان من فئة الأمفيتامينات. وقبل سقوطه في ديسمبر 2024، كان نظام الأسد في سوريا يُعدّ على نحوٍ سيّئ السمعة المنتج والمصدّر الأول عالميًّا لحبوب الكبتاغون، حيث وصلت كمّيّات كبيرة منها إلى دول مجاورة، بما في ذلك السعوديّة، مسبّبةً مشكلات اجتماعيّة واسعة النطاق.

في حين يُعدّ سعيُ السلطات السعوديّة إلى الحدّ من الاتجار بالمخدرات وتعاطيها هدفًا مشروعًا، فإن لجوءها إلى عقوبة الإعدام في هذا السياق لا يُعدّ مخالفًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل يتّسم أيضًا بالتمييز وعدم الفعاليّة. إذ غالبًا ما تطال هذه العقوبة فاعلين من المستويات الدنيا، مثل ناقلي المخدّرات أو ضحايا الاستغلال، بدلًا من كبار المتورّطين في شبكات الاتجار. وكما وثّقت منظّمات حقوق الإنسان، فإن الأشخاص الذين يُحكم عليهم بالإعدام في القضايا المتعلّقة بالمخدرات يُعتقلون في كثير

من الأحيان وبحوزتهم كمّيّات صغيرة من المواد المخدّرة، ثم يُكرهون أو يُعذَّبون لانتزاع اعترافات منهم، في سياق أوسع من أنماط الانتهاكات. وفي المقابل، أُحرز تقدّم ضئيل في تفكيك المنظّمات الإجراميّة نفسها، ما يسمح باستمرار هذه الحلقة.

كما ويُرجّح أن تكون السلطات السعوديّة على دراية بهذه الإخفاقات، إلا أنها تواصل تبرير استخدام عقوبة الإعدام في قضايا تتعلّق بالمخدرات، من دون سندٍ من الأدلة، بذريعة الردع والحفاظ على النظام العام، وهو نهج يحظى بقدرٍ من التأييد. ويُبرز الأثر غير المتناسب على الأجانب أوجه التداخل بين أشكال التهميش التي يواجهونها والتحدّيات البنيويّة القائمة في نظام العدالة الجنائيّة السعودي. فالكثير من الضحايا ينحدرون من دول آسيويّة وأفريقيّة تعتمد اقتصاديًّا على السعوديّة، وتتردّد في استخدام ما لديها من نفوذ دبلوماسي محدود. وفي الوقت نفسه، تجاهلت دول أخرى إلى حدٍّ كبير هذه القضيّة حتى الآن.

الإعدامات على خلفيّة تهم "الإرهاب"

تركي الجاسر

وعلاوةً على ذلك، نُفِّذ حكم الإعدام بحق 45 رجلًا في عام 2025 على خلفيّة تهم متعلقة بـ"الإرهاب"، وهي تهم يمكن، وفق التعريف الفضفاض والمفرط في الاتساع للإرهاب في القانون السعودي، أن تشمل طيفًا واسعًا من الأفعال غير المميتة. وفي إحدى هذه القضايا، أُعدم الصحفي السعودي تركي الجاسر في 14 يونيو بموجب عدد من التهم "الإرهابية" شديدة العمومية والغموض، من بينها "الخيانة العظمى". وعلى الرغم من عدم توفر أي تفاصيل إضافيّة بشأن إعدام الجاسر، وهو أمر يعكس النقص المعتاد في الشفافية في السعوديّة، فإن قضيته تحمل جميع سمات نمط قائم دأبت فيه السلطات على الخلط بين المعارضة السلمية والإرهاب.

وكان الجاسر صحفيًا في صحيفة "التقرير"، وتناول في أعماله موضوعات حساسة شملت حقوق المرأة، والفساد، ومعاناة الفلسطينيين. وقد جرى اعتقاله في مارس 2018، وتعرّض طوال الغالبية العظمى من الفترة التي تلت ذلك للاختفاء القسري، حيث حُرم من أي تواصل مع العالم الخارجي. وجرى تنفيذ إعدامه بصورة مفاجئة، في خطوة تجسّد بشكل صارخ إلى أي مدى قد تذهب السلطات السعوديّة لقمع المعارضة السلميّة؛ إذ لم تكن منظمات حقوق الإنسان، ولا حتى أفراد أسرته، على علم بأنه كان محكومًا بالإعدام. ويعزّز ذلك المخاوف طويلة الأمد التي أثارتها منظمات غير حكومية من أن العدد الحقيقي للأشخاص المعرّضين لخطر الإعدام، وحجم الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان في السعوديّة، يُرجَّح أن يكون أكبر بكثير مما هو معلن عنه أو خاضع للرصد العلني.

منظمات حقوقية تدين إعدام الصحافي السعودي تركي الجاسر
(DW عربية)

كما وكان 21 من أصل 45 رجلًا نُفِّذت بحقهم أحكام الإعدام في عام 2025 على خلفيّة تهم متعلقة بـ"الإرهاب" من المنطقة الشرقية ذات الغالبية الشيعية في السعوديّة، ما يسلّط الضوء على الاستخدام غير المتناسب لعقوبة الإعدام كسلاح سياسي ضد الشيعة في السعوديّة.

استخدام عقوبة الإعدام بحق الأحداث

جلال لباد

عبدالله الدرازي

تُخفق السلطات السعوديّة كذلك في الوفاء بما تبيّن أنها وعود زائفة تتعلق بإنهاء استخدام عقوبة الإعدام بحق الأحداث. إذ يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان فرض عقوبة الإعدام على الجرائم التي يُزعم ارتكابها من قبل أشخاص عندما كانوا قاصرين. غير أن تنفيذ حكم الإعدام بحق الشابين السعوديّين **جلال لباد** في 21 أغسطس و**عبدالله الدرازي** في 20 أكتوبر، بعد إدانتهم بجرائم يُزعم أنهم ارتكبوها وهم قاصرون، يُفنّد ادعاءات السلطات بأنها أنهت هذه الممارسة.

إلى جانب ذلك، أُدين لباد والدرازي بمجموعة من التهم "الإرهابية" على صلة بمشاركتهم في احتجاجات جرت عامي 2011 و2012 ضد المعاملة التي تتعرض لها الطائفة الشيعية المهمَّشة في السعوديّة، فضلًا عن حضورهم جنازات أشخاص قُتلوا على أيدي قوات الأمن. وجاءت أحكام إدانتهم عقب محاكمات جائرة على نحو فادح، لم تستوفِ المعايير الأساسيّة للمحاكمة العادلة والإجراءات القانونيّة الواجبة، واعتمدت بشكل شبه حصري على اعترافات انتُزعت تحت التعذيب. وخلال التحقيق، تعرّض لباد للضرب المبرح باستخدام الأنابيب والأحذية والكابلات، وضُرب رأسه على الطاولة حتى فقد الوعي، كما تعرّض للصعق الكهربائي وللتهديد بالقتل. وبالمثل، وبعد اعتقاله، احتُجز الدرازي بمعزل عن العالم الخارجي في الحبس الانفرادي لعدة أشهر، خضع خلالها لتعذيب جسدي شمل الضرب والحرق، ما أدى إلى تكسّر أسنانه وإصابته في الركبة استدعت نقله إلى المستشفى.

وبالتالي، مضت السلطات في تنفيذ حكم الإعدام بحقّهما على الرغم من أن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة، كان قد اعتبر احتجازهما تعسفيًا، وعلى الرغم من الدعوات المتكررة التي وجّهها خبراء الأمم المتحدة للإفراج عنهما. إن استخدام عقوبة الإعدام بحق أشخاص كانوا دون سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة التي أُدينوا بها يشكّل انتهاكًا مباشرًا لاتفاقية حقوق الطفل، التي تُعدّ السعوديّة طرفًا فيها.

السعوديّة تُعدم رجلًا على خلفيّة مشاركته في احتجاجات عندما كان في الخامسة عشرة من عمره
(واشنطن بوست)

كما تُثير عمليتا إعدام لباد والدرازي كذلك مخاوف جسيمة بشأن مصير متهمين آخرين كانوا قاصرين عند ارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم ويواجهون خطر الإعدام الوشيك، ومن بينهم يوسف المناسف، وعلي المبيوق، وعلي حسن السبيتي، وجواد القريريص، وحسن الفرج، الذين أيدت المحكمة الجزائية المتخصّصة للاستئناف أحكام الإعدام الصادرة بحقهم.

الوعود الفارغة المتعلّقة بعقوبة الإعدام للقاصرين

في عام 2020، وردًّا على الانتقادات الدولية، أعلمت السلطات السعودية أنه تم إصدار أمر ملكي حول إيقاف عقوبة الإعدام التعزيرية عند الحكم على المدانين بجرائم ارتكبوها عندما كانوا دون سن 18 عامًا. ومع ذلك، لم يُنشر الأمر بعد ولا يزال وضعه غير واضح. ويبدو أن نسخة غير رسميّة من الأمر الملكي متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي تترك ثغرات خطيرة مفتوحة من خلال استبعاد القضايا المرفوعة بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب، والجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام بموجب الشريعة الإسلامية.

في أبريل 2020، ذكرت هيئة حقوق الإنسان السعوديّة، المصدر الرسمي الرئيسي في هذا الشأن، أنّ المرسوم شمل الحكم على الأحداث بأي جريمة، بما في ذلك الجرائم الإرهابيّة. وإذا تم تنفيذه، فسيكون ذلك بمثابة مقياس للتقدّم. بعد ستة أشهر، وبعد أن نشرت منظّمات حقوق الإنسان العيوب في المرسوم الذي لم يُنشر بعد، أصرّت هيئة حقوق الإنسان السعوديّة مرة أخرى على أنه "لن يتم إعدام أي شخص في السعوديّة بسبب جريمة ارتكبها وهو قاصر". ومع ذلك، تقوّضت هذه الضمانات الرسميّة تمامًا من خلال إعدام مصطفى هاشم الدرويش في يونيو 2021 بسبب احتجاجات المراهقين، ثم صدور أحكام إعدام إضافيّة بحق متهمين كانوا أحداثًا بين عامي 2022 و2024، ثم تنفيذ حكم الإعدام بحق جلال لباد وعبدالله الدرازي في عام 2025.

آخرون معرّضون لخطر الإعدام

تُستخدم عقوبة الإعدام أيضًا كسلاح كجزء من حملة القمع الأوسع نطاقًا التي تشنّها السلطات، بما في ذلك كأداة لإسكات المعارضة وإثارة الخوف. وقد حُكم على ما لا يقل عن خمسة من أفراد قبيلة الحويطات بالإعدام لمقاومتهم السلميّة للتهجير القسري لقبيلتهم لإفساح المجال لمشروع مدينة نيوم العملاقة المدعوم من الدولة . وقد أُفرج في عام 2025 عن أحد المحكوم عليهم، وهو عيد المشهوري الحويطي، من السجن.

وفي الوقت نفسه، تستمرّ محاكمات الداعية سلمان العودة والباحث الشرعي حسن فرحان المالكي، اللذين يسعى الادعاء إلى تنفيذ عقوبة الإعدام بحقهما استنادًا إلى دعاوى غير محدّدة، رغم عدم وجود أدلة واضحة. وقد تم احتجازهما تعسّفيًّا منذ سبتمبر 2017.

حرمان العائلات من المعلومات

تمتد قسوة الإعدام إلى ما هو أبعد من الفعل نفسه، حيث تُحرم العائلات في كثير من الأحيان من توديع أحبائهم وتعلم فقط من خلال وسائل الإعلام أن الإعدام قد نُفّذ. كما أنهم غالبًا ما يحرمون أيضًا من فرصة الحداد على أحبائهم وفقًا لممارساتهم الدينيّة، لأن السلطات في كثير من الحالات تفشل في إعادة جثث الضحايا إلى عائلاتهم وتفشل في إبلاغ العائلات بمكان الدفن.

2025 في المنظور التاريخي

لطالما كانت السعودية من بين الدول الرائدة في تنفيذ الإعدامات على مستوى العالم. على الرغم من تعهّد ولي العهد محمد بن سلمان في عام 2018 بتقليص استخدام عقوبة الإعدام، فإنّ معدّل الإعدامات استمر في الارتفاع، رغم الهدوء النسبي خلال جائحة كورونا. وفي مارس 2022، كرّر محمد بن سلمان هذا الالتزام، ومع ذلك شهد ذلك العام عددًا قياسيًّا من الأشخاص الذين أعدموا: 196 شخصًا وهو ما جرى تجاوزه بشكل كبير بحصيلتي الإعدامات المسجّلتين في عامي 2024 و2025.

عدد عمليّات الإعدام المعروفة في السعوديّة منذ عام 2015، بداية عهد الملك سلمان

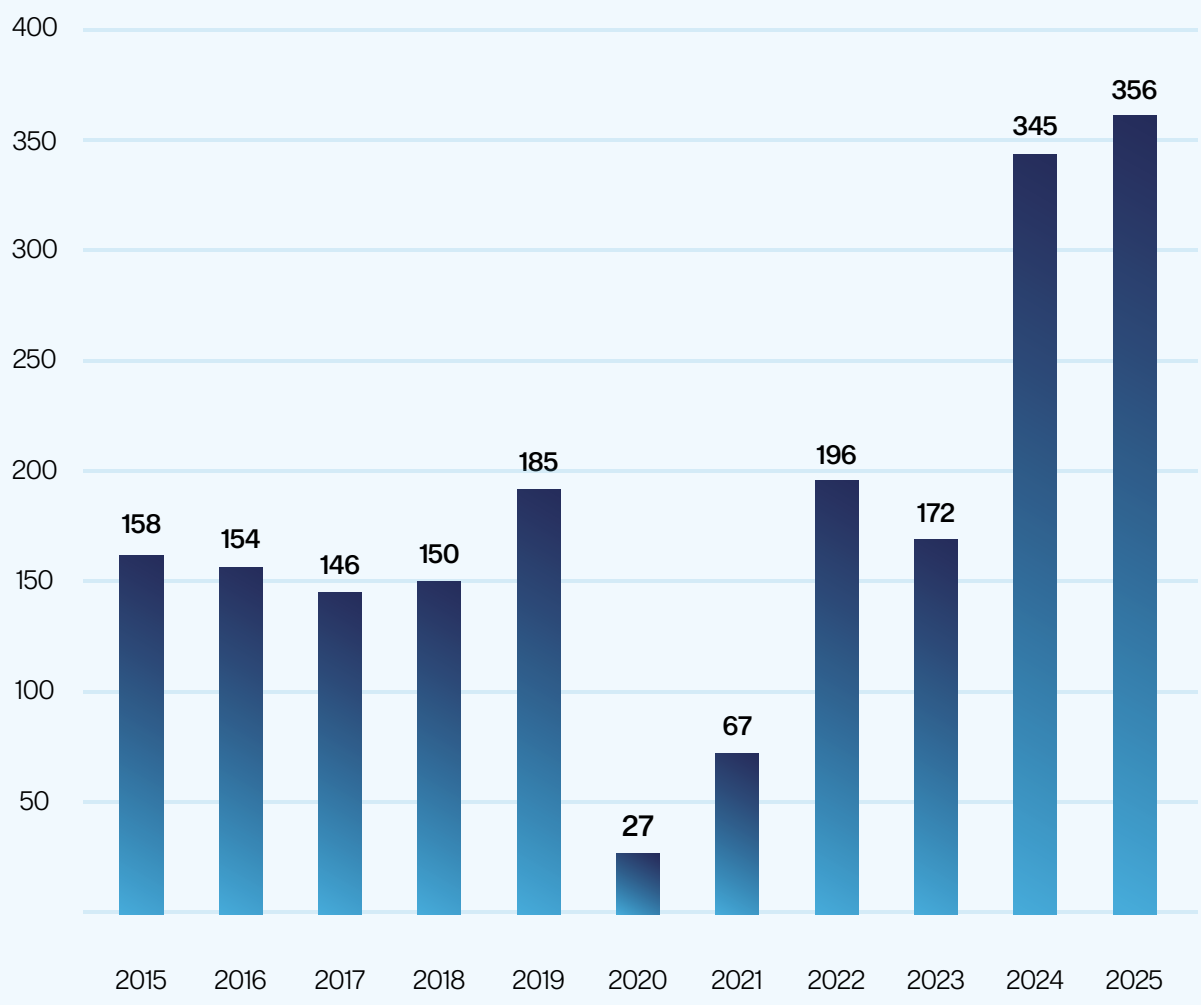

الإفراج عن المعتقلين مع استمرار فرض قيود عليهم

شهد عام 2025، ولا سيما الأشهر الأولى منه، الإفراج عن عشرات معتقلي الرأي – بمن فيهم مدافعون بارزون عن حقوق الإنسان ومؤثّرون على وسائل التواصل الاجتماعي – إلا أن ذلك تمّ في معظم الحالات مع استمرار فرض قيود على حرّيّتهم. فقد أنهى بعضهم فترات سجن طويلة، في حين أُفرج عن آخرين قبل إكمال مدّة أحكامهم أو حتى قبل صدور أحكام بحقّهم أصلًا.

وتبقى أسباب هذا التطوّر (انظر «التحليل» في الإطار أدناه) عصيّة على الفهم، ولا يبدو أنها تشير إلى أي تراجع في إصرار السلطات على قمع أي انتقاد مُتصوَّر، أو دعوات إلى الإصلاح، أو نشاط دفاعي عن حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن الإفراج عن أي معتقل يُعدّ تطوّرًا مرحّبًا به، وأن كثيرًا من هذه الإفراجات طال انتظارها، فإن ذلك لا يمثّل نهاية للظلم الذي تعرّض له هؤلاء الأفراد. ففي جميع الحالات تقريبًا، يواصل المفرج عنهم مواجهة قيود قاسية، تشمل المراقبة الإلكترونيّة والحظر التعسّفي على العمل واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والسفر، وهي قيود تخلّف آثارًا بالغة القسوة على الضحايا وعائلاتهم. وفي المقابل، لا يزال العديد من معتقلي الرأي الآخرين رهن الاحتجاز التعسّفي.

معتقلون أُفرج عنهم عند انتهاء محكوميّاتهم أو بعد انقضائها

محمد القحطاني عقب الإفراج عنه

قضى عدد من معتقلي الرأي الذين أُفرج عنهم في عام 2025 مددًا طويلة في السجن، وبقي بعضهم محتجزًا حتى بعد انقضاء محكوميّاتهم رسميًّا. وعند الإفراج عنهم، واجه هؤلاء في العادة حظر سفر فرضته المحاكم كجزء من الأحكام الصادرة بحقهم، وغالبًا ما تكون مدّة الحظر مساوية لمدّة السجن نفسها (انظر «حظر السفر» أدناه).

في الأيام القليلة الأولى من عام 2025، تم الإفراج المشروط عن المدافعين السعوديّين عن حقوق الإنسان **محمد القحطاني** و**عيسى النخيفي** بعد سنوات من السجن التعسّفي على أساس نشاطهم السلمي وتأخير أكثر من عامين منذ الانتهاء من مدّة سجنهما. وعلى الرغم من إطلاق سراحهما من السجن، إلا أنهما لا يزالان خاضعين لحظر سفر طويل.

كان القحطاني، وهو أكاديمي وأحد المؤسّسين المشاركين لجمعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة في السعوديّة (حسم) التي حُلّت لاحقًا، محتجزًا تعسّفيًّا في سجن الحائر منذ عام 2013 على خلفيّة نشاطه الحقوقي السلمي ودعواته إلى الإصلاح الديمقراطي. وبدلًا من الإفراج عنه عند انتهاء مدة حكمه البالغة عشر سنوات في نوفمبر 2022، تعرّض للاختفاء القسري منذ أكتوبر من ذلك العام حتى نوفمبر 2024. وبعد الإفراج عنه، لا يزال خاضعًا لحظر سفر لمدّة عشر سنوات، يحول، على نحو قاسٍ، دون لمّ شمله بزوجته وأطفاله الخمسة المقيمين جميعًا في الولايات المتحدة، وذلك وهو في سن الستين.

وكان النخيفي محتجزًا تعسّفيًّا في سجن الحائر منذ عام 2016 على خلفيّة نشاطه. ومثل القحطاني، تعرّض هو الآخر للاختفاء القسري اعتبارًا من أكتوبر 2022، بعد إعلانه إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على عدم الإفراج عنه عند انتهاء مدّة حكمه البالغة ست سنوات. ولا يزال النخيفي خاضعًا لحظر سفر لمدّة ست سنوات.

سلمى الشهاب

وفي 10 فبراير، أُفرج عن **سلمى الشهاب**، طالبة الدكتوراه السعوديّة، بعد أكثر من أربع سنوات من السجن التعسفي بسبب نشاطها السلمي عبر الإنترنت دعمًا لحقوق المرأة. وقد جاء الإفراج عنها بعد تخفيض مدّة حكمها في سبتمبر 2024 من 27 عامًا إلى أربع سنوات مع وقف تنفيذ أربع سنوات إضافيّة، وهي مدّة انتهت في ديسمبر 2024. تواجه الآن حظر سفر لمدة ثماني سنوات، ما يحول دون عودتها إلى المملكة المتحدة لاستكمال دراساتها العليا (الدكتوراه)، حيث كانت قد بدأت بها قبل اعتقالها خلال عطلة زيارة عائلية إلى السعوديّة في يناير 2021.

متراجعة عن حكم بالسجن 34 عاماً، السعودية تفرج عن سلمى الشهاب (بي بي سي عربي)

محمد الربيعة

وفي فبراير أيضًا، أُفرج عن المدوّن **عبد العزيز العودة**، بعد نحو ثلاث سنوات من إكماله محكوميّته البالغة عامين ونصف العام. وكان العودة قد اعتُقل في سبتمبر 2019 على خلفيّة نشره تعليقات على حسابه في منصّة تويتر.

وفي أواخر مايو، أُفرج عن المدافع عن حقوق الإنسان **محمد الربيعة**، بعد أكثر من سبع سنوات من السجن التعسفي. كان قد تم تخفيض الحكم الصادر بحقه سابقًا من 17 عامًا إلى ثماني سنوات مع وقف تنفيذ سنة واحدة، وهي المدة التي انتهت في أوائل مارس. كما واعتُقل الربيعة في مايو 2018 ضمن حملة استهدفت مدافعات بارزات عن حقوق الإنسان وعدّة رجال دعوا إلى حقوق المرأة في السعوديّة. وقد تعرض للتعذيب الوحشي وحُكم عليه بالسجن بسبب نشاطه السلمي. لا يزال خاضعًا لحظر سفر.

وفي مايو كذلك، أُفرج عن الكاتب والمدافع عن حقوق الإنسان **فاضل المناسف** بعد إكماله مدّة حكم بالسجن بلغت 14 عامًا على خلفيّة نشاطه الحقوقي. ويواجه الآن حظر سفر للمدّة نفسها. وكان المناسف أحد الأعضاء المؤسّسين لمركز عدالة لحقوق الإنسان، وهو منظّمة غير حكوميّة رفضت السلطات السعوديّة ترخيصها، كما اضطلع بدور بارز في توثيق الانتهاكات التي تعرّض لها المتظاهرون في المنطقة الشرقيّة عام 2011.

في يونيو، أُفرج عن **خالد العودة** بعد ما يقرب من ثماني سنوات من الاحتجاز التعسّفي. وكان قد اعتُقل في سبتمبر 2017 عقب تغريدة نشرها بشأن اعتقال شقيقه، الداعية الإصلاحي سلمان العودة. ومع ذلك، لا يزال خاضعًا لقيود، من بينها إلزامه بارتداء سوار إلكتروني. كما أُفرج في عام 2025 عن عدد من الآخرين الذين اعتُقلوا خلال حملة القمع على حريّة التعبير في سبتمبر 2017 بعد إتمامهم محكوميّاتهم، ومن بينهم الطبيب والباحث **عبد المحسن الأحمد**، والأكاديميّان **محمد البراك** و**عادل باناعمة**، ورجلا الدين **إبراهيم الحارثي** و**غرم البيشي**.

وفي يونيو كذلك، أُفرج عن **عبد الوهاب** و**عبد الرحمن الدويش** بعد أكثر من ثلاث سنوات من الاحتجاز. وفي المقابل، أُعيد الحكم على شقيقهما مالك بالسجن لمدّة 15 عامًا (انظر «الاحتجاز التعسّفي والمحاكمات الجائرة»، الصفحة 12)، فيما لا يزال والدهما سليمان الدويش ضحيّة للاختفاء القسري (انظر «التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة»، الصفحة 18).

عبد العزيز الشبيلي

وفي يوليو، أُفرج عن المدافع عن حقوق الإنسان وأحد مؤسّسي جمعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة في السعوديّة (حسم)، **عبد العزيز الشبيلي**، بعد إكماله مدّة حكم بالسجن بلغت ثماني سنوات على خلفيّة نشاطه الحقوقي، ولا سيما رفعه قضايا أمام المحاكم نيابةً عن عشرات ضحايا القمع، بمن فيهم أعضاء آخرون في الجمعيّة. ويواجه الشبيلي حاليًا حظر سفر لمدّة ثماني سنوات.

معتقلون أُفرج عنهم خلال قضاء أحكامهم أو قبل صدور أحكام بحقّهم

أُفرج في عام 2025 عن عدد من معتقلي الرأي الآخرين، ولا سيما خلال الأشهر الأولى من العام، إمّا أثناء قضائهم فترات سجن طويلة، أو حتى قبل صدور أحكام بحقّهم أصلًا. وغالبًا ما ظلّت شروط الإفراج غير واضحة، في انسجام مع غياب الشفافيّة الذي يطبع الإجراءات القضائيّة في السعوديّة عمومًا. ولم تتم هذه الإفراجات بموجب عفو ملكي، ولا يزال من غير المعلوم ما إذا كانت الأحكام الصادرة بحق هؤلاء قد أُسقطت نهائيًّا، الأمر الذي يتركهم في حالة خوف دائم من إعادة الاعتقال. كما يُحتمل أن يواجه بعضهم حظر سفر غير رسمي في حال حاولوا مغادرة البلاد (انظر «حظر السفر» أدناه).

وقد وقعت موجة من هذه الإفراجات خلال شهر فبراير حيث أُفرج عن **منصور الرقيبة**، المؤثّر على وسائل التواصل الاجتماعي، الذي اعتُقل في مايو 2022 وحُكم عليه بالسجن 27 عامًا بسبب مقطع فيديو مُسجّل سرًّا ينتقد فيه "رؤية 2030" لولي العهد. كما أُفرج عن **حاتم النجّار**، مقدّم البودكاست، الذي اعتُقل في يناير 2024 خلال حملة إلكترونيّة ضدّه. وشمل الإفراج أيضًا **أسعد بن ناصر الغامدي**، المعلّم الذي اعتُقل في 2022 وصدر بحقّه حكم بالسجن لمدّة 20 عامًا على خلفيّة نشاطه السلمي على وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى **أحمد البديوي**، المدوّن الذي اعتُقل بسبب منشور على فيسبوك حول الإعدام الجماعي لـ81 رجلًا في مارس 2022، و**زينب الربيع**، الممرّضة التي اعتُقلت في يونيو 2022 بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي.

وتلت ذلك إفراجات إضافيّة في الأشهر اللاحقة، شملت اختصاصي أمراض القدم ومشرف ويكيبيديا **زياد السفياني**، الذي اعتُقل في منتصف عام 2020 وصدر بحقّه حكم بالسجن 14 عامًا؛ وطالبة الطب **سارة الجار**، التي حُكم عليها بالسجن 27 عامًا؛ و**فاطمة الشوارب**، التي اعتُقلت في سبتمبر 2020 وحُكم عليها بالسجن 30 عامًا وستة أشهر؛ و**سكينة العيثان**، التي اعتُقلت في ديسمبر 2020 وصدر بحقّها حكم بالسجن 40 عامًا.

وشملت الإفراجات أيضًا مدوّنات اعتُقلن في مايو ويونيو 2021 خلال حملة قمع استهدفت أشخاصًا عبّروا سلميًّا عن آرائهم عبر الإنترنت، وهنّ: **أسماء السبيعي**، و**ياسمين الغفيلي**، والطبيبة **لينا الشريف**؛ إضافةً إلى مغنّي الراب **عمر شيبوبة** (اعتُقل في مارس 2022)، وشيماء البقمي (اعتُقلت في أبريل 2022 وتعرّضت للاختفاء القسري)، و**عبد الله الدريبي** (اعتُقل في مايو 2022 وتعرّض هو الآخر للاختفاء القسري)، و**لجين البوق** (اعتُقلت في مايو 2019).

وفي مايو، أُفرج عن **فهد رمضان** بعد عام ونصف من الاحتجاز التعسّفي. وقد تمكّن من لمّ شمله مع عائلته في هولندا، حيث يقيم بصفة لاجئ. وفهد رمضان مواطن يمني كان قد اعتُقل في نوفمبر 2023 أثناء زيارة إلى السعوديّة.

وفي وقت لاحق من العام، أُفرج عن الصحفي **سعيد الشهراني** بعد ما يقرب من خمس سنوات قضاها في السجن،

رغم أنه كان قد حُكم عليه بالسجن لمدّة 16 عامًا. كما أُفرج عن المعلّمة **منى البيالي**، التي كانت محتجزة لمدّة ست سنوات على خلفيّة ممارستها حقّها في حرّيّة التعبير، إلى جانب قريبتها **غيداء البيالي**، التي كانت محتجزة لمدّة عامين في سجن الطرفيّة.

كما أُفرج عن العشرات من أبناء قبيلة الحويطات الذين اعتُقلوا بسبب معارضتهم العلنيّة لعمليات التهجير القسري الرامية إلى إفساح المجال أمام مشروع مدينة نيوم العملاقة المدعوم من الدولة. وشمل المفرَج عنهم **عيد المشهوري الحويطي** (الذي كان قد صدر بحقّه حكم بالإعدام)، و**عبد الله دخيل الله الحويطي** (حُكم عليه بالسجن 50 عامًا)، و**محمد صقر الحويطي** (30 عامًا)، وثامر **تيسير الحويطي** (20 عامًا)، و**أحمد عطالله الحويطي** (15 عامًا). ولمزيد من التفاصيل حول قضيّة قبيلة الحويطات، يُرجى الرجوع إلى قسم «الإخلاء والتهجير القسريّين»، الصفحة 38.

إن الإفراج غير المفسَّر والمشروط بشدّة عن عشرات من معتقلي الرأي يسلّط الضوء على الطابع التعسّفي والجائر للنظام القضائي السعودي ككلّ. كما يُبرز حجم هذه الاحتجازات منذ البداية، والحاجة الملحّة إلى إصلاحات بنيويّة شاملة تكفل تمتّع جميع الأشخاص المحرومين من حرّيّتهم بالضمانات القانونيّة الأساسيّة. وفي الأثناء، لا يزال العديد من معتقلي الرأي الآخرين محتجزين تعسّفيًّا، فيما تستمر عمليّات الاعتقال التعسّفي والمحاكمة والسجن بحقّ أشخاص لمجرد ممارستهم حقوقهم وحرّيّاتهم الأساسيّة.

تحليل: فهم موجة الإفراجات الأخيرة عن المعتقلين في السعوديّة

بعد سنوات من مقاومة الدعوات الواسعة للإفراج عن معتقلي الرأي في السعوديّة، بدأت السلطات، في أواخر عام 2024، بالإفراج عن العشرات من هؤلاء الأفراد. وقد أثار هذا التطوّر تساؤلات عديدة لدى المراقبين ومنظّمات حقوق الإنسان والصحفيّين وغيرهم، إذ ظلّت الدوافع الكامنة وراء هذه الإفراجات غير واضحة إلى حدٍّ بعيد، ولا يمكن فهمها بوصفها خطوات جادّة أو حقيقيّة نحو الإصلاح.

وفي الكثير من الحالات، كان المفرَج عنهم قد أنهوا بالفعل محكوميّاتهم، بل وتجاوزوها أحيانًا، قبل إطلاق سراحهم. ويُعدّ محمد فهد القحطاني، أحد الأعضاء المؤسّسين لجمعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة في السعوديّة (حسم)، مثالًا بارزًا على ذلك؛ إذ أنهى كامل مدّة حكمه، وبدلًا من الإفراج عنه، تعرّض للاختفاء القسري لفترة مطوّلة، قبل إطلاق سراحه في نهاية المطاف بعد سنوات إضافيّة من الاحتجاز. وفي حالات أخرى، أنهى المعتقلون مدّة حكم أولى، ثم أُعيدت محاكمتهم وإدانتهم مرة ثانية، وقضوا الحكم الإضافي كاملًا، قبل أن يُفرج عنهم بعد أشهر أو حتى سنوات من انتهاء مدّته، كما في حالة عيسى النخيفي. وفي حالات أخرى، جرى تخفيف أحكام بالغة القسوة جزئيًّا نتيجة ضغوط دوليّة مكثّفة، ولا سيّما في قضية سلمى الشهاب. فقد اعتُقلت الشهاب في عام 2021 بسبب تغريدات نسويّة دعمت فيها مدافعات سعوديّات عن حقوق المرأة، وصدر بحقّها في البداية حكم بالسجن ست سنوات، قبل أن يُرفع لاحقًا إلى 34 عامًا في خطوة استثنائيّة. وأثار هذا الحكم موجة غضب عالميّة وحملات ضغط حقوقيّة متواصلة، انتهت في نهاية المطاف بتخفيض الحكم والإفراج عنها في عام 2025.

كما أُفيد، في عدة حالات، بأن الأفراد أُبلغوا بالإفراج عنهم على نحوٍ شخصي، من دون صدور أي إعلان رسمي عن عفو ملكي. ويُلاحظ على وجه الخصوص أن الملك سلمان لم يُصدر، في مستهل عهده، عفوًا ملكيًّا شاملًا أو علنيًّا يشمل جميع معتقلي الرأي، على خلاف ما جرت عليه العادة لدى ملوك سعوديّين سابقين.

وفي حالات أخرى، لم يُقدَّم أي تفسير على الإطلاق: فلم يُعلن عن عفو، ولم تُلغَ الأحكام رسميًّا، ولم تُقدَّم أي مبرّرات قانونيّة لعمليّات الإفراج. ومع ذلك، يمكن تسجيل بعض الملاحظات بشأن الدوافع المحتملة وراء هذا التحوّل الظاهري في السياسة، إن جاز وصفه بذلك.

فمع تصاعد جهود المناصرة التي تقودها منظّمات مثل القسط وغيرها من منظّمات حقوق الإنسان، إلى جانب آليّات الأمم المتحدة، باتت الكلفة على صعيد العلاقات العامّة لاحتجاز أعداد كبيرة من المعتقلين السياسيّين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي السلميّين أكثر وضوحًا بالنسبة للسلطات السعوديّة. وقد تزامن ذلك مع طموح المملكة إلى تقديم نفسها بوصفها مركزًا عالميًّا للفعاليّات الاقتصاديّة والرياضيّة والترفيهيّة. وقد رافق الضغط الحقوقي معظم هذه المبادرات. فبدلًا من السماح باستخدام هذه الفعاليّات كوسائل لـ «تلميع سمعتها عبر الرياضة» أو «تلميع سمعتها عبر الترفيه» أو «تلميع سمعتها عبر الاقتصاد»، عمدت منظّمات مثل القسط إلى استغلالها كمنصّات لتسليط الضوء على الانتهاكات الحقوقيّة المستمرّة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأحكام الصادرة بحق معتقلي الرأي، في الكثير من الحالات، لم تكن جائرة فحسب، بل بلغت حدًّا من القسوة يُعدّ مفرطًا حتى وفق معايير الأنظمة الاستبداديّة. وتبقى قضيّة سلمى الشهاب من أوضح الأمثلة على هذا النمط.

وبالنظر إلى المستقبل، يُتوقّع أن تؤدّي الاستعدادات لاستضافة كأس العالم لكرة القدم للرجال 2034 في السعوديّة، إلى جانب العديد من الفعاليّات الدولية الأخرى التي تستضيفها البلاد حاليًّا، إلى إخضاع سجل المملكة الحقوقي لتدقيق غير مسبوق. فقد يكون هذا الضغط المتزايد قد دفع السلطات إلى الإفراج عن عدد محدود من المعتقلين، مع الاستمرار في فرض قيود صارمة عليهم. وتشمل هذه القيود حظر السفر، والحرمان من فرص العمل، والإقامة الجبريّة في بعض الحالات، وتعليق الخدمات الحكوميّة والماليّة، وفي حالات معيّنة الإبقاء على أحكام سجن طويلة سارية من الناحية الشكليّة، وإن لم تُنفّذ حاليًّا. ونتيجة لذلك، يواصل العديد من المفرَج عنهم العيش في أوضاع تُشبه إلى حدٍّ بعيد الاحتجاز، على الرغم من الإفراج الرسمي عنهم.

كما يسلّط اختيار السلطات لهويّة من يتم الإفراج عنهم من معتقلي الرأي الضوء على منطقها الكامن. فالغالبيّة العظمى من المفرَج عنهم كانوا قد أنهوا بالفعل محكوميّاتهم أو اعتُقلوا ابتداءً من عام 2018 فصاعدًا. وفي الوقت نفسه، لا يزال العديد من المدافعين المخضرمين عن حقوق الإنسان خلف القضبان، ومن المتوقّع أن يقضوا سنوات إضافيّة من الاحتجاز الجائر. ويشمل هؤلاء أعضاء جمعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة في السعوديّة (حسم) عيسى الحامد، ومحمد البجادي، وعمر السعيد؛ والإصلاحي من جدّة سعود الهاشمي؛ وكلًّا من وليد أبو الخير، وخالد العمير، ومحمد العتيبي.

من الضروري التأكيد أيضًا على أن الإفراج عن معتقلي الرأي عند انتهاء فترات سجن طويلة لا يُعدّ تنازلًا من جانب السلطات، بل هو حقٌّ أساسي. فضلًا عن ذلك، فإن الغالبيّة الساحقة من المفرَج عنهم لا تزال خاضعة لشروط شديدة التقييد تُقيّد بشكل كبير حرّيّة تنقّلهم وفرص عملهم وقدرتهم على التواصل. أما أولئك الذين تعرّضوا لانتهاكات جسيمة، بما في ذلك التعذيب، والتحرّش الجنسي، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسّفي (وهو ما ينطبق على جميع معتقلي الرأي)، فلم يتلقّوا أي اعتذار، ولا أي تعويض، ولا أي إنصاف. كما لم يُحاسَب أيٌّ من المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

وأخيرًا، قد تعتقد السلطات أن هذه الشروط الغامضة والقمعيّة المفروضة بعد الإفراج، وما تولّده من خوف، كافية لضمان الصمت. وقد تُقدّر أيضًا أن الإبقاء على عدد من النشطاء رهن الاحتجاز بأحكام جائرة، مع الإفراج عن آخرين تحت قيود صارمة تشمل حظر السفر، وتقييد فرص العمل، وضبط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والمراقبة الإلكترونيّة، من شأنه أن يخفّف الضغط الدولي وحملات المناصرة الحقوقيّة.

وعليه، لا بدّ من الوضوح التام: انتهاكات حقوق الإنسان في السعوديّة لم تنتهِ. ففي حين أن الإفراج عن بعض المعتقلين يُعدّ تطوّرًا مرحّبًا به ومصدر ارتياح، فإن استمرار احتجاز كثيرين غيرهم، إلى جانب القيود القاسية المفروضة على المفرَج عنهم، يثبت أن القمع لا يزال قائمًا، وإن اتخذ أشكالًا مختلفة. وتؤكّد هذه الحقيقة الحاجة الملحّة إلى مواصلة الجهود الحقوقيّة بشكل مستدام ومتواصل.

حظر السفر بعد الإفراج

بالنسبة للمفرَج عنهم، وغالبًا بعد سنوات من الاحتجاز التعسّفي والانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، نادرًا ما يكون الإفراج نهاية لمعاناتهم. فكثيرًا ما يترافق الخروج من السجن مع أشكال أخرى خفيّة من القمع، إذ يواصل العديد منهم مواجهة قيود على العمل، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص السفر. ولا تقتصر آثار هذه الإجراءات على الإضرار الشديد بالضحايا على الصعيد الشخصي، بل تسهم مجتمعةً في تعميق مناخ الخوف والترهيب السائد في البلاد.

عادةً ما تُفرض قرارات حظر السفر في السعوديّة بشكل مُسبق، بحيث تُطبق بعد الإفراج من السجن، كجزء من الحكم القضائي، وغالبًا ما تكون لمدة مساوية لمدة فترة السجن نفسها. وعندما تُفرض هذه القيود على أشخاص جرى احتجازهم تعسفيًا بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الأساسية و/أو كنتيجة لإجراءات قضائيّة غير عادلة أو تمييزية أو غير متناسبة، فإن قرارات حظر السفر تُعدّ بدورها تعسفية. وبهذا، يواجه غالبية معتقلي الرأي المحتجزين حاليًا في السجون السعوديّة احتمال الخضوع لحظر سفر طويل بعد قضاء مدة سجنهم.

وفي ما يلي قائمة غير حصرية بأسماء بعض معتقلي الرأي السعوديين الذين أُفرج عنهم بعد استكمال مدة سجنهم، إلا أنهم ما زالوا خاضعين لحظر سفر فُرض عليهم بموجب الحكم القضائي الصادر أثناء محاكمتهم.

الإسم	مجال النشاط	مدة حظر السفر
عصام كوشك	ناشط في مجال حقوق الإنسان ومهندس حاسوب	4 سنوات (انتهت حاليًا)
نسيمة السادة	مدافعة عن حقوق المرأة	5 سنوات
سمر بدوي	مدافعة عن حقوق المرأة	5 سنوات
عيسى النخيفي	ناشط في مجال حقوق الإنسان	6 سنوات
نعيمة المطرود	متظاهرة	6 سنوات
نذير الماجد	كاتب	7 سنوات
سلمى الشهاب	طالبة دكتوراه	8 سنوات
علاء برنجي	صحافي	8 سنوات
مرتجى قريريص	متظاهر قاصر	8 سنوات
عبدالعزيز الشبيلي	مدافع عن حقوق الإنسان	8 سنوات
محمد الربيعة	مدافع عن حقوق الإنسان	8 سنوات

الإسم	مجال النشاط	مدة حظر السفر
عبدالرحمن الحامد	أكاديمي ومدافع عن حقوق الإنسان	9 سنوات
داوود المرهون	متظاهر قاصر	10 سنوات
علي النمر	متظاهر قاصر	10 سنوات
عبد الله الظاهر	متظاهر قاصر	10 سنوات
رائف بدوي	مدوّن	10 سنوات
فهد الفهد	مدافع عن حقوق الإنسان	10 سنوات
عبد الكريم الخضر	مدافع عن حقوق الإنسان	10 سنوات
فوزان الحربي	مدافع عن حقوق الإنسان	10 سنوات
محمد القحطاني	أكاديمي ومدافع عن حقوق الإنسان	10 سنوات
فاضل المناسف	كاتب ومدافع عن حقوق الإنسان	14 سنة
عبدالرحمن الشميري	أكاديمي	15 سنة
عادل اللباد	شاعر	15 سنة
وجدي الغزاوي	صحافي	30 سنة

بالإضافة إلى قرارات حظر السفر الصادرة عن المحاكم، تفرض السلطات السعوديّة أيضًا ما يُعرف بـ "حظر السفر غير الرسمي" من دون أي إخطار رسمي بصدور قرار وزاري ذي صلة، أو تقديم مبررات أمنية، أو تحديد مدة زمنية واضحة. وفي بعض الأحيان، لا يعلم الضحايا بوجود حظر السفر المفروض عليهم إلا عند محاولتهم مغادرة البلاد، حين يُمنعون من السفر في المطارات أو عند المعابر الحدودية.

ومن أبرز ضحايا هذه الممارسة من الحظر الناشطتان في مجال حقوق المرأة لجين الهذلول ومريم العتيبي. إذ تضمّن الحكم القضائي الصادر بحق الهذلول حظرًا على السفر لمدة عامين وعشرة أشهر بعد الإفراج عنها، وكان من المقرر أن ينتهي في 12 نوفمبر 2023. غير أنها لا تزال ممنوعة من السفر حتى اليوم، رغم عدم تلقيها أي إشعار رسمي من السلطات السعوديّة يفيد بوجود حظر جديد أو مستمر، سواء قضائيًا أو إداريًا. واستنادًا إلى هذا النموذج، تثار المخاوف من أن يواجه آخرون المصير ذاته عند انتهاء مدة الحظر الصادر بحقهم أو في حال إلغاء أحكامهم القضائيّة . وكما أُشير إليه أعلاه، فإن شروط الإفراج عن معتقلي الرأي الذين أُطلق سراحهم أثناء قضاء أحكامهم أو قبل صدور أحكام بحقهم لا تزال

غير معروفة إلى حدٍّ كبير. ورغم احتمال إسقاط بعض الأحكام، قد يظل هؤلاء الأفراد خاضعين لحظر سفر غير رسمي. علاوةً على ذلك، ونظرًا لكون حظر السفر غير الرسمي يفتقر إلى أي أساس قانوني مُعلن، فإنه لا توجد أي وسيلة رسمية للطعن فيه أو التقدّم بطلب لرفعه.

اتهامات للسعوديّة بمنع ناشطات في حقوق المرأة من مغادرة البلاد
(الفاردیان)

ولا توجد سوى حالات قليلة سُمح فيها للمفرَج عنهم بالسفر. ومن بين هذه الحالات، المهندس المتقاعد **سعد إبراهيم الماضي**، البالغ من العمر 75 عامًا، وهو مواطن مزدوج الجنسيّة الأميركيّة والسعوديّة، الذي أُفرج عنه من سجن الحائر في 20 مارس 2023، لكنه ظلّ ممنوعًا من السفر إلى الخارج ولمّ شمله بعائلته في الولايات المتحدة إلى أن سُمح له أخيرًا بالمغادرة في نوفمبر 2025، بعد جهود مناصرة مكثّفة.

سعد إبراهيم الماضي

سعد الماضي: عفو ملكي عن السعودي الأمريكي بـ"دعم من ترامب"
(بي بي سي)

كما كثّفت السلطات السعوديّة من استخدام حظر السفر التعسفي ضد أفراد عائلات الأشخاص المستهدفين، في ما يبدو أنه شكل من أشكال العقاب الجماعي. وقد طالت هذه الممارسة جميع أفراد عائلة لجين الهذلول المقيمين داخل المملكة، وكذلك أفراد عائلة رجل الدين الإصلاحي سلمان العودة المقيمين في السعوديّة، والبالغ عددهم 19 فردًا. وفي الوقت نفسه، يُمنع أفراد العائلة المقيمون في الخارج من العودة إلى البلاد خشية الملاحقة القضائيّة ، بمن فيهم شقيقة لجين، لينا الهذلول، ونجل الشيخ سلمان، عبد الله العودة. وقد تقدّم عدد من المواطنين السعوديين المقيمين في الخارج بطلبات إلى هيئة حقوق الإنسان السعوديّة الرسمية للمساعدة في رفع حظر السفر التعسفي عن ذويهم داخل المملكة، لكن تلك النداءات قوبلت مرارًا بتجاهل تام.

تُخلّف قرارات حظر السفر التعسفيّة، على اختلاف أنواعها، آثارًا بالغة على حياة الضحايا، إذ تحول دون تمكّنهم من زيارة أفراد أسرهم المقيمين في الخارج، أو متابعة طموحاتهم الشخصيّة والمهنية خارج البلاد، أو الحصول على رعاية صحيّة متخصّصة في الخارج. ويؤدي ذلك إلى تأثير عميق على الصحة النفسيّة والعاطفية للأشخاص المتضررين بشكل مباشر، وكذلك على أفراد عائلاتهم.

مشروعيّة حظر السفر

تُشكّل قرارات حظر السفر التعسفية هذه انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. إذ تنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إليه". كما ينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي صادقت عليه السعوديّة، بصيغة أكثر وضوحًا على أن "لا يجوز حرمان المواطنين تعسفيًا أو بصورة غير قانونيّة من مغادرة أي بلد عربي، بما في ذلك بلدهم".

كما أن هذه الإجراءات تتعارض مع القوانين الوطنية السعوديّة. فبموجب نظام وثائق السفر في المملكة، "لا يجوز منع أي شخص من السفر إلا بحكم قضائي أو بقرار يصدر من وزير الداخلية أو رئيس أمن الدولة، لأسباب محددة تتعلق بالأمن ولمدة زمنية محددة... ويجب إشعار من صدر بحقه المنع من السفر خلال مدة لا تتجاوز أسبوعًا من تاريخ صدور الحكم أو القرار المذكور".

تعليق الخدمات الحكوميّة

تُعدّ إحدى الوسائل الأخرى التي تستمر من خلالها معاناة بعض المعتقلين المفرَج عنهم هي تعليق الخدمات الحكوميّة، وهو إجراء إداري يُطبَّق عادةً على الأشخاص الذين يتخلّفون عن سداد ديون. وبالنسبة لبعض المفرَج عنهم، يرتبط هذا التعليق بغرامات ماليّة كبيرة فرضتها المحاكم، قد تصل إلى مليون ريال سعودي (نحو 266 ألف دولار أميركي). أمّا في حالات أخرى، فلا تُقدَّم أي تفسيرات واضحة لهذا الإجراء.

وتترتّب على هذه العقوبات عواقب جسيمة؛ إذ قد تشمل حجب الوصول إلى خدمات أساسيّة مثل الخدمات المصرفيّة أو تجديد رخص القيادة، ما يقيّد حرية التنقّل في بلد يعاني أصلًا من ضعف وسائل النقل العام، ويزيد من صعوبة اندماج الضحايا في سوق العمل. وكان الكثير من المفرَج عنهم قد فقدوا وظائفهم بالفعل عند اعتقالهم، ويواصلون مواجهة تمييز في فرص التوظيف بعد الإفراج عنهم. وعليه، تؤدي هذه الطبقات الإضافيّة من المعاناة إلى حبس الأفراد في حلقة مفرغة من الإحباط، تتفاقم بفعل الصياغات القانونية الفضفاضة وغياب آليّات فعّالة للطعن في هذه الإجراءات.

الإخلاء والتهجير القسريّين

يُعدّ الاستيلاء التعسّفي على الأراضي والتهجير القسري من الممارسات الراسخة لدى السلطات السعوديّة، والتي تسارعت وتيرتها في السنوات الأخيرة، ولا سيما في مشاريع التنمية الكبرى مثل مدينة نيوم العملاقة ووسط جدة، اللذين أُدرجا كمواقع لاستضافة مباريات كأس العالم لعام 2034 في السعوديّة. وقد شهد عام 2025 المزيد من عمليّات الإخلاء والضغوط القسريّة لتمهيد الطريق لمشروع مدينة نيوم، وهو مشروع عملاق يواجه الآن تقليصًا كبيرًا في حجمه وسط مخاوف ماليّة وتقنيّة. وفي الوقت نفسه، وقعت عمليّات إخلاء أخرى في مناطق مختلفة من البلاد.

نيوم: المدينة العملاقة

من أجل إفساح المجال لبناء مشروع مدينة نيوم، الذي صُمّم ليكون جوهرُه مدينة خطّيّة بطول 170 كيلومترًا وعرض 200 متر تُعرف باسم «ذا لاين»، ارتكبت السلطات انتهاكات جسيمة منذ عام 2020. فقد جُرِّد السكان المحلّيّون، الذين قطنوا تلك المنطقة في شمال غرب السعوديّة منذ زمن طويل، ومعظمهم من أبناء قبيلة الحويطات، من أراضيهم بصورة غير قانونيّة، وتعرّضوا للإخلاء القسري من منازلهم، وغالبًا ما نُقلوا إلى مناطق بعيدة من دون تعويض مناسب. كما اعتُقل عشرات الأشخاص وحوكِموا بسبب تنديدهم العلني بهذه الانتهاكات.

نهاية ذا لاين: كيف انهار حلم نيوم السعودي
(فايننشال تايمز)

وعلى الرغم من تصاعد الشكوك بشأن جدوى المشروع المدعوم من الدولة، وفي ظل تقليص كبير في نطاقه الأصلي وجدوله الزمني للتنفيذ نتيجة اعتبارات اقتصاديّة وتقنيّة وإداريّة، فإن الانتهاكات المماثلة استمرّت طوال عام 2025.

ففي يونيو، أُجبر آخر السكان المتبقّين في قرية الخريبة، إحدى القرى التي شملتها موجات الإخلاء الواسعة الأولى لإفساح المجال أمام مشروع مدينة نيوم، على المغادرة أخيرًا. فبعد هدم ما تبقّى من نحو 15 منزلًا في القرية في ديسمبر 2023، وإخلاء معظم سكّانها، لم يبقَ سوى عائلة عبد الرحيم الحويطي التي تمسّكت بالبقاء ورفضت المغادرة. وكان عبد الرحيم الحويطي قد قُتل رميًا بالرصاص على يد قوات الأمن في عام 2020، عقب معارضته العلنيّة والمستمرّة لعمليّات الإخلاء الجماعي؛ ورفضت عائلته مغادرة القرية طالما بقي أقاربهم الذكور محتجزين في السجن بسبب احتجاجهم السلمي على عمليّات التهجير. وبعد أشهر من الضغوط غير المجدية لإجبارهم على الرحيل، اقتحمت قوات الأمن السعوديّة قرية الخريبة مساء 16 يونيو 2025. وبحضور محافظ المنطقة محمود الحربي، داهمت القوات منزل عبد الرحيم الحويطي الراحل – وهو آخر منزل قائم في القرية – وأجبرت من تبقّى من السكان على الإخلاء تحت تهديد السلاح، بمن فيهم والدته وشقيقته. وباتت الخريبة اليوم خالية تمامًا من السكّان.

نيوم | تحديث تقدّم الأعمال المدنيّة وإخلاء آخر السكّان الأصليّين قسرًا
(نيو سيفيل إنجنير)

وفي عام 2025 أيضًا، جدّدت السلطات السعوديّة جهودها لتهجير سكّان قرية المويلح، وهي منطقة أخرى خُصّصت لمشروع مدينة نيوم العملاقة. فقد أُغلقت المدارس، ما اضطر العائلات إلى إرسال أطفالها إلى مدينة ضباء الواقعة على بُعد 47 كيلومترًا، كما أُبلغ السكان بضرورة الإخلاء أو مواجهة قطع خدمات الكهرباء والمياه.

اتهامات للسلطات السعوديّة بمحاولة تهجير مجتمع متأثر بميناء نيوم
(نيو سيفيل إنجنير)

وكما ذُكر سابقًا (انظر «الإفراج المشروط وحظر السفر»، الصفحة 28)، أُفرج في عام 2025 عن العشرات من أبناء قبيلة الحويطات الذين كانوا قد اعتُقلوا على خلفيّة معارضتهم العلنيّة لعمليّات التهجير القسري المرتبطة بمشروع مدينة نيوم العملاقة، وذلك في إطار موجة أوسع من الإفراجات عن السجناء. ويشمل هؤلاء: عيد المشهوري الحويطي (الذي كان قد صدر بحقّه حكم بالإعدام)، وعبد الله دخيل الله الحويطي (حُكم عليه بالسجن 50 عامًا)، و**عطيّة سليمان** التجيجي الحويطي (35 عامًا)، و**محمد صقر الحويطي** (30 عامًا)، و**ثامر تيسير الحويطي** (20 عامًا)، و**أحمد عطا الله الحويطي** (15 عامًا)، و**عبد العزيز المشهوري الحويطي**، و**عبد الهادي الرقابي**، و**عبد المحسن المشهوري الحويطي**، و**عبد الله صالح التجيجي الحويطي**، و**عبد الله سليمان التجيجي الحويطي**، و**أحمد عطا الله الحويطي**، و**أحمد موسى الحويطي**، و**أيمن بخيت الحويطي**، و**حمود عودة المشهوري الحويطي**، و**إبراهيم عطا الله المشهوري الحويطي**، و**محمد صبيح الطقطقي الحويطي**، و**سامي هليل الحويطي**، و**سليمان هويمل الحويطي**.

عبد الله دخيل الله صالح الحويطي (أقصى اليسار)، خلال سباق فروسيّة في الخريبة، مايو 2018

ويُلاحظ أن عددًا من هؤلاء الأفراد لم يكونوا ضمن أعضاء قبيلة الحويطات الذين كانت القسط قد رصدت سابقًا احتجازهم بسبب التعبير العلني عن معارضتهم، ما يشير إلى أن نطاق الاعتقالات كان أوسع مما كان يُقدَّر في البداية. وفي المقابل، لا يزال كثيرون رهن الاحتجاز، ويواجهون أحكامًا بالسجن لفترات طويلة قد تصل إلى 50 عامًا، فيما لا يزال بعضهم مهدّدًا بخطر الإعدام، ولا تتوافر معلومات إضافيّة عن مصير آخرين.

عمليّات هدم وتهجير أخرى في عام 2025

شهد عام 2025 أيضًا تنفيذ عمليّات هدم أخرى في مناطق مختلفة من البلاد. ورغم أن القسط لم تتمكّن من التحقّق بشكل كامل ويقيني من هذه المعلومات الواردة من أشخاص على الأرض، فإن إفاداتهم تشير، مع ذلك، إلى نمط متكرّر من هدم المباني التي يُزعم أنها شُيّدت من دون تصاريح، وغالبًا ما تُنفَّذ هذه العمليّات من دون إنذار مسبق أو إشراف قضائي، وفي بعض الحالات تترافق مع انتهاكات أخرى.

وفي أحد الأمثلة على هذه الممارسة، تلقّت القسط في مطلع عام 2025 تقارير، ورصدت تغطيات على وسائل التواصل الاجتماعي، توثّق أوامر إخلاء وعمليّات هدم في عدّة أحياء غربي مكّة المكرّمة، لإفساح المجال أمام مشروع وجهة مسار، وهو أحد «المشاريع العملاقة» الأربعة عشر المخطّط لها في البلاد. وأفاد سكّان محلّيّون بأنهم لم يتلقّوا أي إشعار مسبق، إلى جانب تعرّضهم لانتهاكات أخرى.

القمع العابر للحدود الوطنيّة والتهديدات التي تطال السعوديّين في المهجر

في ظلّ انكماش الفضاء المدني داخل البلاد إلى حدّ الاختفاء، ومع انتقال النشاط الحقوقي على نحو متزايد إلى المهجر، عمدت السلطات السعوديّة إلى توسيع نطاق ممارساتها القمعيّة خارج حدود الدولة بهدف تكميم أفواه المعارضة في الخارج. فتتخذ هذه الممارسات أشكالًا متعددة، تشمل طلبات تسليم، ومضايقات ومراقبة حضوريّة وإلكترونيّة، وأعمال انتقاميّة بحق أفراد عائلات المدافعين عن حقوق الإنسان داخل السعودية. وقد واصلت القسط توثيق أمثلة على هذه الأساليب خلال عام 2025، كما قامت، بالتعاون مع منظّمات شريكة، بتسليط الضوء على هذا التوجه من خلال أدلّة مكتوبة قُدّمت إلى اللجنة البرلمانيّة المشتركة لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة، في إطار تحقيق لجنة الشؤون المختارة بشأن القمع العابر للحدود على مستوى العالم.

التسليم إلى السعوديّة ومنها

يُعدّ التسليم أحد الأساليب التي تستخدمها السلطات السعوديّة، في سياق نمط أوسع من الترهيب والأعمال الانتقاميّة بحق النشطاء السلميّين. ففي يناير 2023، على سبيل المثال، اعتُقل المواطن السعودي حسن آل ربيع في مطار مراكش أثناء محاولته السفر إلى تركيا، وذلك بموجب مذكّرة توقيف مؤقّتة صدرت بناءً على طلب السلطات السعوديّة، لأسباب تتعلّق بمعتقداته الدينيّة وتاريخ عائلته في النشاط السياسي. وبعد أسابيع، ورغم النداءات المتكرّرة من المجتمع المدني لمنع هذه الخطوة، جرى تسليم آل ربيع من المغرب وإعادته قسرًا إلى السعوديّة، حيث اعتُقل وتعرّض للاختفاء القسري لأشهر. ولا يزال محتجزًا بانتظار المحاكمة.

وإلى جانب تلفيق تهم جنائيّة بحق سعوديّين في الخارج بهدف تدبير تسليمهم إلى السعوديّة، أقدمت السلطات في بعض الحالات على اعتقال وتسليم رعايا أجانب داخل المملكة بناءً على طلب حكومات قمعيّة أخرى. فقد سلّمت، على سبيل المثال، المواطن المصري أحمد فتحي كمال كامل إلى مصر في 5 مارس 2025، حيث كان قد صدر بحقّه حكم غيابي في عام 2021 بالسجن 25 عامًا على خلفيّة مشاركته في احتجاجات الربيع العربي في عامي 2011 و2014. غير أنه، عقب إعادة محاكمته، بُرِّئ وأُفرج عنه.

مخاطر ترحيل طالبي اللجوء السعوديّين إلى المملكة

عبدالرحمن البكر الخالدي

وفي ظل تصاعد القمع خلال السنوات الأخيرة، غادر عدد متزايد من السعوديّين البلاد وتقدّموا بطلبات لجوء في الخارج، سعيًا إلى الحرّيّة أو هربًا من انتهاكات جسيمة لحقوقهم على يد الدولة السعوديّة. غير أن سلطات الدول الأخرى لا تكون دائمًا على دراية بالمخاطر التي يواجهها النشطاء السلميّون والمنتقدون للحكومة في السعوديّة، ما يعرّض هؤلاء لخطر الترحيل القسري إلى المملكة، في انتهاك لالتزامات الدول المستضيفة بموجب القانون الدولي.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك قضيّة المدافع السعودي عن حقوق الإنسان **عبدالرحمن البكر الخالدي**، الذي أمضى أكثر من أربع سنوات رهن الاحتجاز خلال مسار لجوء مطوّل في بلغاريا. ووفقًا لبيانات عامّة صادرة عن المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان، تُعدّ هذه من أطول فترات الاحتجاز لطالب لجوء في أوروبا. وقد أمضى الخالدي معظم هذه المدّة في ظروف قاسية ومهينة في مركز بوسمانتسي للاحتجاز في صوفيا. ولا يزال يواجه خطرًا وشيكًا بالترحيل إلى السعوديّة، حيث سيكون عرضةً لخطر حقيقي

يتمثل في تعرّضه لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على خلفيّة نشاطه السلمي داخل المملكة وفي المهجر. وقد تجاهلت السلطات **البلغاريّة أو تحايلت على عدّة أحكام قضائيّة صادرة لصالحه، بما في ذلك أحكام نهائيّة تأمر بالإفراج عنه، وفي 26 سبتمبر** 2025 قرّرت مديريّة الهجرة تمديد احتجاز الخالدي لمدّة ستة أشهر إضافيّة.

وقد سُلّط الضوء على قضية الخالدي في دراسة حول القمع العابر للحدود الوطنيّة الذي يستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان، نُشرت في 12 يونيو 2025 عن اللجنة الفرعيّة لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، بوصفها مثالًا رئيسيًّا على استخدام الاحتجاز كأداة من أدوات القمع العابر للحدود ذات الطابع المادّي.

التهديدات والترهيب الحضوري والإلكتروني، والمراقبة الرقميّة

كما وغالبًا ما يواصل السعوديّون في المهجر التعرّض لأشكال متعدّدة من القمع العابر للحدود في الخارج. ففي يوليو 2025، قدّمت منظّمات فير سكوير، والقسط، ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطيّة، أدلّة مكتوبة إلى اللجنة البرلمانيّة المشتركة لحقوق الإنسان في البرلمان البريطاني، في إطار تحقيق اللجنة المختارة بشأن القمع العابر للحدود. وقد تضمّنت هذه المساهمات وصفًا لعدد من حالات القمع العابر للحدود المرتبطة بالسعوديّة، وكذلك بالبحرين ومصر والإمارات العربيّة المتحدة، والتي وقعت خلال السنوات الأخيرة في المملكة المتحدة وحدها. وشملت أمثلة تتعلّق بمواطنين سعوديّين أعمال ترهيب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من بينها وابل من التهديدات وُجّه إلى العقيد السابق في الشرطة السعوديّة ربيع العنزي؛ واعتداءات حضوريّة، بما في ذلك الاعتداء على الناشط السعودي غانم الدوسري في وسط لندن؛ فضلًا عن المراقبة الرقميّة، حيث عمدت السلطات إلى اختراق واستخدام شركات أجنبيّة للتجسّس على الأفراد وتنفيذ عمليّات مراقبة إلكترونيّة. وتُعدّ القضيّة المتعلّقة بشركة برمجيّات التجسّس الإسرائيليّة (NSO Group) القضيّة الأكثر شهرةً حتى الآن، والتي تعرّض من خلالها المدافع السعودي عن حقوق الإنسان ومؤسّس القسط لحقوق الإنسان، يحيى عسيري، لهجمات إلكترونيّة متواصلة. ويتابع عسيري حاليًّا دعوى قضائيّة ضدّ السعوديّة أمام المحاكم البريطانيّة.

إخفاق الحكومات المضيفة في الاستجابة على نحوٍ كافٍ

استنادًا إلى مجموعة من القضايا، جادلت المنظّمات الثلاث في إفادتها المقدّمة إلى اللجنة البرلمانيّة المشتركة لحقوق الإنسان بأن اعتماد السلطات البريطانيّة على الشرطة في التعامل مع أفعال القمع العابر للحدود ينطوي على قيود جوهريّة. فعلى سبيل المثال، عندما عُثر على سكين خارج نافذة مطبخ يحيى عسيري، رفضت الشرطة مراجعة تسجيلات كاميرات المراقبة في المنطقة أو رفع بصمات من السكين، وأبلغته بأن «ذلك يكلّف مالًا» وبأنه «لم تقع جريمة بعد». وفي الوقت نفسه، يُقدِم مسؤولون في وزارة الخارجيّة البريطانيّة أحيانًا على إبلاغ ضحايا القمع العابر للحدود بأنهم لا يستطيعون تولّي قضاياهم، بحجّة أنها قد تشكّل جرائم جنائيّة. وبناءً عليه، دعت القسط وشركاؤها الحكومة البريطانيّة إلى اعتماد نهج متّسق في التعامل مع مخاطر القمع العابر للحدود، بغضّ النظر عن طبيعة علاقتها بالدولة المسؤولة عن هذه الأفعال.

أعمال انتقاميّة تطال أفراد العائلة

غالبًا ما يمتد قمع السلطات السعوديّة لضحاياها ليشمل استهداف أفراد عائلاتهم بإجراءات من قبيل الاعتقال والملاحقة القضائيّة وحظر السفر، في محاولة لتكميم أفواه النشطاء السعوديّين في المهجر. ويُعدّ مثال عائلة الجبري من أكثر الأمثلة فداحة على ذلك. ففي مارس 2020، اعتقلت السلطات السعوديّة تعسّفيًّا **عمر الجبري**، الذي كان يبلغ من العمر آنذاك 21 عامًا، وشقيقته **سارة الجبري** البالغة 19 عامًا، في محاولة للضغط على والدهما **سعد الجبري**، المسؤول السعودي السابق الرفيع في جهاز الاستخبارات، والذي كان قد رفع دعوى قضائيّة في الولايات المتحدة ضد ولي العهد محمد بن سلمان، لإجباره على العودة من المهجر إلى السعوديّة. ولاحقًا، حُكم على الشقيقين، عقب محاكمة بالغة الجور عُقدت سرًّا، بالسجن لمدّة تسع سنوات وست سنوات ونصف على التوالي، ولا يزالان محتجزين حتى اليوم.

كما كثّفت السلطات السعوديّة في الآونة الأخيرة من استخدام حظر السفر التعسّفي بحق أفراد عائلات الأشخاص المستهدفين، في ما يبدو أنه شكل من أشكال العقاب الجماعي (انظر «الإفراج المشروط وحظر السفر»، الصفحة 28).

على الرغم من رفع بعض القيود المفروضة على النساء في السنوات الأخيرة، ظلّت النساء في السعوديّة يواجهن تمييزًا ممنهجًا في عام 2025. ولا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات يتعرّضن للاعتقال والملاحقة القضائية، فيما جاء نظام الأحوال الشخصيّة لعام 2022، الذي قُدّم بوصفه إصلاحًا جوهريًّا، ليُقنّن فعليًّا جانبًا كبيرًا من منظومة ولاية الرجل القمعيّة. فمن المقلق جدًّا أنه في 22 أكتوبر 2025، وبناءً على توصية ولي العهد محمد بن سلمان، عيّن الملك سلمان الشيخ صالح الفوزان مفتيًا عامًّا جديدًا للسعوديّة، وهو رجل دين نافذ له سجلّ في إطلاق تصريحات تنطوي على عداء شديد للنساء.

التمييز بين الجنسين المدون في القانون

كما أنّ الإطار القانوني الذي يؤثّر على حياة النساء في السعوديّة يتشكّل من خلال نظام الأحوال الشخصيّة (أو الأسرة) لعام 2022. وعلى الرغم والذي من وصف السلطات لهذا النظام بأنّه يشكّل إصلاحًا كبيرًا، إلا أنه يرسّخ في الواقع خصائص خبيثة لمنظومة ولاية الرجل على المرأة التقليديّة.

ففي غياب قانون الأسرة المدون في السابق، تُركت الأحكام المتعلقة بقضايا الأسرة بالكامل لتقدير القضاة، الذين غالبًا ما يميزون بقسوة ضد المرأة. وكان القانون الجديد يُنتظر بفارغ الصبر كخطوة كبيرة إلى الأمام، ولكن في الواقع أُثبت أنه يؤكد ويقنن العديد من خصائص منظومة ولاية الرجل على المرأة. كما أنه يتضمّن ثغرات قانونية لا تزال تسمح بالتفسير التقديري، مما يقلل من تأثير التغييرات الإيجابيّة التي أدخلها. ونتيجة لذلك، لا تزال منظومة ولاية الرجل على المرأة - هي إطار قانوني يعامل النساء البالغات على أنهن قاصرات - تؤثّر سلبًا على جميع جوانب حياة المرأة وتقيّد بشدّة حرياتهنَّ الأساسيّة.

فبموجب نظام الأحوال الشخصيّة، لا تزال النساء بحاجة إلى موافقة وليّ أمرهنّ الذكر للزواج، ومن المتوقّع أن "يطعنَ" أزواجهنّ أو، إذا لم تكن متزوّجات، أحد أفراد الأسرة الذكور. علاوة على ذلك، فإن الدعم المالي الذي تحصل عليه النساء يعتمد على "طاعتهنَّ" لأزواجهنَّ. أمّا النساء اللواتي يرغبنَ في متابعة مسيرة مهنيّة، على سبيل المثال، فيواجهن خطر رفض ولي أمرهنّ لخياراتهنَّ. وجميع هذه الأمور تعرّض النساء لخطر متزايد من التعنيف المنزلي، ولكن إذا اخترنَ مغادرة منزل الأسرة، يمكن الإبلاغ عنهنَّ للسلطات بتهمة "العصيان" أو "الهروب". وغالبًا ما تتعاون الشرطة مع الأب أو الزوج أو الأخ أو الابن لإعادة المرأة إلى المنزل رغمًا عنها، بغضّ النظر عن أيّ إساءة قد تكون تعرّضت لها على أيديهم.

وفي مزيد من التمييز الجندري، وفقًا لقانون الجنسية السعودية الذي يحمل رسميًا اسم نظام الجنسية العربية السعودية، لا يمكن أن تمنح المرأة السعودية جنسيتها لأبنائها إلا في حالات نادرة جدًا. وفي المقابل، يحصل أبناء الرجل السعودي على الجنسية السعودية تلقائيًا عند الولادة.

دور «الرعاية» للفتيات والنساء

وفي ظلّ غياب مآوي مستقلّة للنساء، فإنّ المؤسّسات الوحيدة التي يمكن أن تلجأ إليها النساء ضحايا العنف الأسري هي دور الرعاية. إلا أنّ هذه الدور هي في الواقع مرافق احتجاز تُحتجز فيها الفتيات والنساء الشابات اللواتي أصبحن "منحرفات" أو اتهمهنَّ أولياء أمورهنَّ بذلك بسبب "العصيان". ويمكن أن تُحتجز النساء في هذه المؤسّسات لفترات طويلة ولا يمكنهنَّ الخروج منها إلا بإذن من ولي الأمر. وهذه التسمية تخالف واقع الحال، إذ أنّ هذه المؤسّسات لا ترعى النساء ولا توفّر لهنَّ الحماية اللائقة من التعنيف المنزلي، بل تفتقر حياة النزيلة فيها إلى الحرّيّة، ويحدّها التحكّم من كل جانب، وتُعاقب إن اتُّهمت بالعصيان.

كشف النقاب: «سجون» إعادة التأهيل السرّيّة في السعوديّة للنساء العاصيات (الفارديان)

استمرار استهداف داعمي حقوق المرأة

تواصل السلطات استهداف ومعاقبة الناشطات في مجال حقوق المرأة، والمدافعات عن حقوق الإنسان، وحتى الأفراد الذين يعبّرون بشكل خاص عن دعمهم لحقوق المرأة، بما يقوّض على نحوٍ شديد الرواية الرسميّة بشأن إصلاحات المساواة بين الجنسين. ففي السنوات الأخيرة، أدانت المحاكم السعوديّة عددًا من النساء وأصدرت بحقّهنَّ أحكامًا بالسجن لفترات طويلة على خلفيّة أنشطة حقوقيّة سلميّة على وسائل التواصل الاجتماعي. ورغم الإفراج المشروط عن بعضهنَّ، لا تزال أخريات رهن الاحتجاز التعسّفي، ومن بينهنَّ: **مناهل العتيبي** (أُعيد الحكم عليها في عام 2025 بالسجن خمس سنوات)، وطالبة المرحلة الثانوية **منال القفيري** البالغة من العمر 19 عامًا (حُكم عليها بالسجن 18 عامًا)، و**نورة القحطاني** (45 عامًا).

كما تتناقض قضيّة الشقيقتين، مناهل و**فوز العتيبي**، بشكل صارخ مع حديث السلطات عن الإصلاح في مجال حقوق المرأة، حيث حُكم على مناهل بالسجن لمدّة 11 عامًا، أمّا فوز فتواجه اتهامات غيابيّة، وذلك بسبب اختياراتهما في اللباس والتعبير عن آرائهما النسويّة عبر الإنترنت (لمزيد من المعلومات، انظر "المحاكمات الجائرة والأحكام القاسية"، الصفحة 12). وقد شاركت مناهل حتى في مقابلة عام 2019 قالت فيها إنها تشعر بحرّيّة ارتداء ما تريد والتعبير عن آرائها بناءً على تصريحات ولي العهد. ومع ذلك، فقد اعتُقلت وحُوكمت بسبب ممارستها لتلك الحرّيّات نفسها.

وتسلّط قضيتهما الضوء على غموض سياسة السعودية المتغيرة بشأن قضية الملابس النسائيّة. وفي إطار توجّه البلد نحو الانفتاح على السياحة، أعلنت السلطات في عام 2019 عن تخفيف قواعد اللباس لزائرات السعودية الأجنبيات. إلا أن ذلك التخفيف لم يشمل المواطنات والوافدات اللواتي يواجهن بدلاً من ذلك عدم وضوح قانوني، وأوردت العديد من التقارير اعتقال سعوديات أخريات منذئذ بناءً على تهم غامضة وفضفاضة بارتداء ملابس "غير محتشمة".

ويمكن ملاحظة تناقض مماثل فيما يتعلق بـ مجتمع الميم. فعلى الرغم من أن موقع الهيئة السعودية للسياحة ينص على أن المملكة ترحّب بضيوف مجتمع الميم، إلا أن الأمر يختلف من شخص لآخر، ويختلف التعامل مع السياح الأجانب والمواطنين. ومرة أخرى، يبدو أن حرص السلطات السعودية على تقديم صورة تقدميّة وإصلاحيّة في الخارج لا يعكس انخفاض القمع في الداخل. كما تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن تؤدّي الاستعدادات لكأس العالم 2034 إلى زيادة الضغط من أجل تحقيق مزيد من الوضوح والتسامح الحقيقي مع حرّيّة التعبير.

وفي الوقت نفسه، تواصل مدافعات بارزات عن حقوق الإنسان، مثل **نسيمة السادة** و**سمر بدوي** و**لجين الهذلول**، اللواتي لطالما دافعن عن حقوق المرأة، مواجهة قيود مشدّدة منذ أن أخلي سبيلهنَّ، ولا سيما حظر السفر التعسّفي وغير الرسمي الذي يمنعهنَّ وأُسرهنَّ من مغادرة البلاد (انظر "الإفراج المشروط وحظر السفر"، الصفحة 28).

لجين الهذلول

تعيين مفتي عام جديد

كما يقوّض تعيين الشيخ صالح الفوزان مفتيًا عامًا جديدًا للسعوديّة، في ضوء سجّله الطويل من التصريحات التمييزيّة والتحريضيّة التي تنتقص من حقوق المرأة، ادعاءات قادة السعوديّة بأنهم روّاد في تمكين المرأة.

فقد أدلى الفوزان في السابق بتصريحات شديدة العداء للنساء، إذ قال إن «مصطلح العنف الأسري هو ما تسبّب في تمرّد النساء»، واصفًا النساء بأنهن «كناقصات عقل ودين؛ لا عقل لهن ولا دين». كما عارض علنًا في عام 2011 تحديد سن أدنى للزواج.

ويأتي هذا التعيين في سياق قانوني يجعل من الاختلاف مع آراء المفتي العام أو الفتاوى الدينيّة الرسميّة بحدّ ذاته فعلًا قد يُجرَّم. ففي السعوديّة، تُعامَل الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة كبار العلماء، التي يترأسها المفتي العام، بوصفها مصادر من مصادر القانون، وقد يترتب على الطعن فيها أو معارضتها توجيه اتهامات جنائيّة.

العنف ضدّ النساء في السعوديّة ليس مسألة ثقافة، بل سياسة دولة
(بقلم مريم الدوسري)

حقوق غير السعوديّين والعمّال المهاجرين

وعلى الرغم من بعض الإصلاحات المحدودة في السنوات الأخيرة، لا يزال نظام الكفالة سيّئ السمعة في السعوديّة قائمًا إلى حدٍّ كبير، ويواصل العمّال المهاجرون التعرّض لانتهاكات منهجيّة، من بينها سرقة الأجور، والعمل القسري، وغياب معايير كافية للصحّة والسلامة المهنيّة. كما أن الاعتماد المتزايد للبلاد على العمالة المهاجرة، ولا سيّما في قطاع البناء المرتبط بالمشاريع العملاقة والبنية التحتيّة الخاصّة بكأس العالم لعام 2034، يرفع بشكل كبير من مخاطر الاستغلال واسع النطاق واحتمالات وفاة العمّال.

التركيبة السكّانيّة

على غرار بقيّة دول مجلس التعاون الخليجي، اعتمدت السعوديّة بشكل كبير على العمّالة الأجنبيّة منذ اكتشاف النفط في ثلاثينيّات القرن الماضي. ووفقًا للهيئة العامة للإحصاء، يبلغ عدد سكّان السعوديّة اليوم 35.3 مليون نسمة، يتكوّنون من 19.6 مليون مواطن سعودي (55.6%) وأكثر من 15.7 مليون مقيم غير سعودي (44.4%). ويشكّل غير السعوديّين مجموعة متنوّعة، تعود أصولهم أساسًا إلى جنوب آسيا (الهند وباكستان وبنغلاديش)، وجنوب شرق آسيا (الفلبين وإندونيسيا)، وشرق أفريقيا (إثيوبيا وكينيا وأوغندا)، والدول العربيّة (مصر واليمن وسوريا)، إضافةً إلى أعداد أقل من الدول الغربيّة. ويشكّل هؤلاء الغالبيّة الساحقة من العاملين في القطاع الخاصّ (نحو 77%)، ولا سيما في قطاعات البناء، والخدمات، وتجارة التجزئة، والعمل المنزلي. ورغم أن جميع العمّال الأجانب قد يواجهون تحدّيات ناجمة عن تعقيدات أنظمة العمل ونظام الكفالة (المناقش أدناه)، فإن حدّة الانتهاكات تختلف بشكل كبير تبعًا لتداخل أشكال التمييز والمخاطر المرتبطة بالجنسيّة، والقطاع، والنوع الاجتماعي، والعرق.

التجنيس والمواطنة

في حين يعود معظم المقيمين غير السعوديّين في نهاية المطاف إلى بلدانهم الأصليّة بعد قضاء عدة سنوات كعمّال مهاجرين، فإن كثيرين منهم عاشوا في السعوديّة لعقود طويلة، بل إن بعضهم أمضى فيها كامل حياته. وعلى الرغم من هذا الوجود طويل الأمد، يُستبعد هؤلاء إلى حدٍّ كبير من مسارات الحصول على الجنسيّة، ما يتركهم في حالة هشاشة قانونيّة ويعرّضهم للتمييز وانعدام الأمان الاجتماعي.

وفي الوقت نفسه، فإن عددًا متزايدًا من السعوديين المعروفين باسم "البدون" عديمي الجنسية من الناحية القانونية، وبالتالي لا يحق لهم الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية أو التوظيف أو الوثائق مثل الزواج وشهادات الميلاد أو أي ميزة أخرى مزايا المواطنة في المملكة. وتتراوح تقديرات عددهم بين 70,000 و 250,000. وتشكّل السعودية الدولة الوحيدة التي عرفوها على الإطلاق، ولكن بدون بطاقات هوية أو جوازات سفر سعوديّة، فإن كلّ جانب من جوانب حياتهم يعدّ كفاحًا مجحفًا (لمزيد من التفاصيل، انظر التقارير السنوية السابقة).

نظام الكفالة

يُعتبر نظام الكفالة السعودي إطار توظيف تعسّفي يضع العمّال الوافدين في المملكة في حالة التابع لمواطنٍ يتصرّف ككفيلٍ لهم؛ وهو ما يجعلهم معرّضين للاستغلال لأنه يعطي أصحاب العمل سلطة مفرطة على موظّفيهم فيما يتعلّق بجملة أمورٍ منها تأشيرتهم ووضع إقامتهم وقدرتهم على السفر. وقد شهدت أنظمة العمل بعض الإصلاحات في السنوات الأخيرة، بما في ذلك مبادرة تحسين العلاقة التعاقديّة لعام 2021، التي تسمح للعمال المهاجرين بتغيير وظائفهم في ظلّ ظروف معيّنة، بمغادرة البلاد دون الحصول على موافقة صاحب العمل (أو الكفيل). وفي فبراير 2025، أُقرّت إصلاحات إضافيّة شملت أحكامًا متعلّقة بالاستقالة والاستعانة بمصادر خارجيّة. وعلى الرغم من الادّعاءات المتكرّرة الصادرة عن السلطات السعوديّة ووسائل الإعلام بأن نظام الكفالة «أُلغي»، فإنه لا يزال قائمًا إلى حدٍّ كبير. إذ

تُبقي هذه الإصلاحات على ثغرات جوهريّة ومشكلات بنيويّة من دون معالجة، فيما تواصل أوجه القصور المستمرّة في التنفيذ خلق مخاطر واضحة للاستغلال.

يواجه جميع العمّال في السعوديّة، وخصوصًا الملايين من العمّال ذوي الأجور المنخفضة الذين يتم توظيفهم من بعض أفقر دول العالم، مخاطر الاستغلال، التي تشمل استبدال العقود، ورسوم التوظيف الباهظة، وعدم دفع الأجور، ومصادرة جوازات السفر من قبل أصحاب العمل، والعمل القسري، ونظام الصحّة والسلامة الضعيف وسوء التنفيذ.

ما وراء الواجهة: واقع إصلاحات العمل في السعوديّة
(الاتحاد الدولي لعمّال البناء والأخشاب)

مخاطر يتعرّض لها العمّال المهاجرون مع توسّع السعوديّة في المشاريع العملاقة واستعدادها لكأس العالم

يتحمّل العمّال المهاجرون الذين يشكّلون العمود الفقري لقطاع البناء في السعوديّة ظروف عمل قاسية، تشمل ساعات عمل طويلة في الهواء الطلق تحت مناخ شديد القسوة، ما يؤدّي في كثير من الأحيان إلى الإجهاد الحراري ومشكلات صحّيّة خطيرة أخرى. وتاريخيًّا، عندما كان عمّال يفقدون حياتهم في المملكة، لم تكن وفاتهم تُحقّق فيها على نحوٍ مناسب، وكانت عائلاتهم تتلقّى تعويضات غير كافية.

ففي ظلّ هذا السياق من الانتهاكات المنهجيّة، تُفاقم الخطط الطموحة للبنية التحتيّة التي تقودها السعوديّة في إطار برنامج «رؤية 2030» الاقتصادي، تحت إشراف ولي العهد محمد بن سلمان، مخاطر استغلال العمّال وانتهاكات الحقوق على نطاق واسع، بما في ذلك وفيّات العمال. وتتطلّب الاستعدادات لكأس العالم 2034 وحدها تشييد ما لا يقلّ عن ثمانية ملاعب جديدة بالكامل خلال فترة زمنيّة قصيرة. وعلى مدار عام 2025، وثّقت تقارير منظّمات غير حكوميّة انتهاكات جسيمة ومتفشّية لحقوق العمّال المهاجرين في مواقع البناء في مختلف أنحاء البلاد، في ظلّ طفرة إنشائيّة مدفوعة بالبطولة. وقد دعت منظّمات حقوق الإنسان الشركات الأجنبيّة إلى إجراء عمليّات تدقيق واجبة تركّز على أوضاع العمّال المهاجرين عند الدخول في عقود مرتبطة بكأس العالم، مشيرةً إلى أن المستوى المرتفع من التعاقد من الباطن السائد في السعوديّة يفرض عليها تدقيق سلاسل التوريد بأكملها لضمان الامتثال لحقوق الإنسان والحدّ من المخاطر.

«لا أحد يريد أن يعمل في مثل هذه الظروف»: عقد من الاستغلال في مشروع مترو الرياض
(منظّمة العفو الدوليّة)

منظّمات حقوقيّة تحذّر من «ارتفاع» في وفيّات العمال المهاجرين في السعوديّة
(بي بي سي)

العاملات المنزليّات

تحتلّ العاملات المنزليّات، مثل مدبّرات المنازل وعاملات النظافة والسائقين الخاصين، أحد أسوأ المواقع الاجتماعية بين العمّال الأجانب في السعودية، إنْ لم تكن الأسوأ إطلاقًا، فيكثر أنْ يُجبَرنَ على العمل على مدار الساعة، وأنْ تُصادر جوازاتهنَّ، وأنْ يُجبَرنَ على العمل خارج وصفهنَّ الوظيفي، بما يتضمن الاستغلال الجنسي أحيانًا، وفي عدة حالات فرض على الخادمات المنزليّات العمل في عدّة منازل، حيث يؤجّر الكفيل العاملات بالساعة لربحه الشخصي، وهذه الأوضاع تتنوع حسب جنسية العاملة والحماية الممكن لها الحصول عليها من سفارة بلادها.

وفي سبتمبر 2024، دخل حيّز التنفيذ نظام جديد للعمالة المنزليّة، هو القرار الوزاري رقم 40676 بتاريخ 2 أكتوبر 2023 (17/03/1445 هـ)، ليحلّ محل القرار الوزاري رقم 310 لعام 2013. وقد تضمّن النظام الجديد عددًا من الأحكام المهمّة، من بينها حظر مصادرة جوازات السفر، وتحديد الحدّ الأقصى لساعات العمل (10 ساعات يوميًّا)، ووضع حدٍّ أدنى للعمر (21 عامًا)، ومنح العمالة المنزليّة الحق في إنهاء عقودهم في ظروف معيّنة. غير أنه أخفق في معالجة قضايا أساسيّة أخرى، مثل إقرار حدٍّ أدنى للأجور. ويظل الأثر الحقيقي لهذا النظام مرهونًا بمدى تنفيذه وتطبيقه، وهما مجالان اتّسما تاريخيًّا بضعف شديد.

وفي أبريل 2024، أعلنت وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة أنها ستعمل أيضًا على تعديل اللوائح الخاصّة بالعاملات المنزليّات الهاربات، مما يسهّل تحويل العمل في ظلّ ظروف معيّنة. وقد كان من المقرّر أن تدخل اللوائح المعدّلة حيّز التنفيذ في يوليو 2024، وفقًا للوزارة، على الرغم من أنه من غير الواضح ما إذا تم تنفيذها حتى الآن.

أحلام محطّمة وصدمات خفيّة: الانتهاكات المنهجيّة التي تتعرّض لها عاملات الرعاية من شرق أفريقيا في الخليج (ايكويديم)

غياب آليّات التظلّم وإمكانيّة الوصول إلى العدالة

لا تزال شريحة العمالة المهاجرة الواسعة في السعوديّة تواجه عوائق جسيمة تحول دون استرداد الأجور غير المدفوعة عندما يُخِلّ أصحاب العمل بالتزاماتهم التعاقديّة. كما تواصل العاملات والعمّال المنزليّون مواجهة صعوبات كبيرة في الوصول إلى العدالة. فعلى الرغم من استحداث لوائح ومبادرات جديدة، من بينها إتاحة تقديم الشكاوى إلكترونيًّا لدى وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة، فإن غياب الدعم القانوني، إلى جانب العزلة الشديدة التي يعيشها العاملون في المنازل، واعتمادهم الكبير على أصحاب العمل، واستمرار الممارسات الواسعة المتمثّلة في مصادرة الهواتف وجوازات السفر، تمثّل جميعها عوائق خطيرة تحول دون تمكينهم من الوصول الفعلي إلى سبل الإنصاف والعدالة.

التوصيات

التوصيات للجهات الدوليّة المعنيّة:

(أ) الشركات

- تماشيًا مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهيّة المتعلّقة بالأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان، القيام بإجراءات العناية الواجبة بطريقة شاملة عند الانخراط في الأعمال التجاريّة مع السلطات السعوديّة؛
- إجراء مشاورات هادفة مع المجتمعات المتضرّرة، وأعضاء المجتمع المدني السعودي في المهجر، والجهات المعنيّة الأخرى لتقييم الآثار السلبيّة الحاليّة أو المحتملة لحقوق الإنسان؛
- التأكّد من أنّ الخدمات والتقنيّات والمواد المُقدَّمة إلى السلطات السعوديّة لا يمكن استخدامها ولن تُستخدم في انتهاكات حقوق الإنسان الأساسيّة؛
- إعادة تقييم مشاركتكم التجاريّة، والاستعداد لوقف هذه المشاركة أو ربطها بشروط صارمة تتعلّق بحقوق الإنسان، ما لم يتم معالجة الآثار السلبيّة على حقوق الإنسان.

(ب) الحكومات

- تعليق توريد الأسلحة والمعدّات العسكريّة الأخرى وتكنولوجيا المراقبة التي قد تُستخدم لارتكاب أو تسهيل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛
- تضمين التزامات واضحة بسيادة القانون والمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان في أهداف أي اتفاقيّات تجاريّة أو أمنيّة أو شراكات يتم التفاوض عليها مع السعوديّة، مع وضع معايير محدّدة وواضحة لحقوق الإنسان؛
- ممارسة الضغط العلني والخاص على السلطات السعوديّة لتحسين سجلّها في حقوق الإنسان (انظر أدناه)، بما يشمل القضايا المواضيعيّة والحالات الفرديّة المثيرة للقلق؛
- طلب الوصول إلى جلسات المحاكم ذات الصلة، والضغط على السلطات السعوديّة بشأن مسألة وصول المنظّمات غير الحكوميّة الدوليّة، والبرلمانيّين، وبعثات تقصّي الحقائق التابعة للأمم المتّحدة إلى البلاد؛
- مواجهة التحدّيات المتزايدة للانتهاكات الحقوقيّة العابرة للحدود التي ترتكبها السعوديّة، بما في ذلك من خلال تقديم الحماية والدعم للضحايا، والحدّ من قدرة الجناة على ارتكاب القمع العابر للحدود، وضمان المحاسبة على هذه الأفعال؛
- دعم العمل متعدد الأطراف في الأمم المتحدة، بما في ذلك متابعة التوصيات المُقدَّمة خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير للسعوديّة في يناير 2024، لضمان تنفيذ السلطات السعوديّة لهذه التوصيات. ودعم بفعاليّة، أو الأفضل من ذلك، تأييد المقترحات لإنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة بولاية قطرية للإبلاغ وتقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان في السعوديّة؛ و
- حثّ السلطات السعودية على تطبيق التوصيات أدناه.

التوصيات للسلطات السعودية:

- إصلاح النظام القانوني في البلاد ابتداءً بصياغة دستور ونظام جزائي ومراجعة نظام محاربة جرائم الإرهاب وتمويله ونظام الجرائم المعلوماتيّة ونظام النشر والمطبوعات ونظام الجمعيّات والمؤسسات وضمان امتثال هذه الأنظمة الكامل للمعايير الدولية؛

- الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيّة؛

- ضمان التكريس القانوني والفعلي الكامل للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والإفراج الفوري وغير المشروط عن كل معتقلي الرأي بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات لممارسة حرياتهنَّ الأساسيّة والمعتقلين الذين ما زالوا محتجزين رغم انقضاء مدة محكوميتهم؛

- الرفع الفوري لجميع القيود المتبقية، وخاصة حظر السفر، المفروضة على أولئك الذين أُفرج عنهم بشروط من السجن بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛

- الرفع الفوري لجميع القيود المتبقّية، بما في ذلك حظر السفر – سواء كان قضائيًّا أو إداريًّا أو غير رسمي – المفروض على الأشخاص الذين أُفرج عنهم إفراجًا مشروطًا بعد سجنهم على خلفيّة ممارستهم حقوقهم في حرّيّة التعبير والتجمّع وتكوين الجمعّيات؛

- السماح لمنظمات حقوق الإنسان بالتسجيل في السعودية وضمان قدرتها على العمل دون أي ترهيب، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة والإجراءات والآليات الخاصة التابعة للأمم المتحدة بالوصول إلى البلاد لرصد انتهاكات حقوق الإنسان على أرض الواقع؛

- وضع حد لممارسة الاعتقال التعسفي ومنح كل الأفراد المحرومين من حريتهم كل الضمانات القانونيّة الأساسيّة وحقوق المحاكمة العادلة؛

- إلغاء المحكمة الجزائية المتخصّصة والتوقف عن ممارسة الأعمال الانتقامية ضد المعارضين السلميين بذريعة محاربة الإرهاب؛

- وضع الحد لممارسة التعذيب والمعاملة القاسية بما في ذلك التوقيف المطول بمعزل عن العالم الخارجي والحجز الانفرادي، والتحقيق في كل ادعاءات التعذيب والمعاملة القاسية وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز، بتحقيقاتٍ سريعة وفعالة وشفّافة ومحاسبة كل المتورطين وتوفير الإنصاف الفعال للضحايا بما يتوافق مع المعايير الدولية؛

- وضع حد لممارسة الإخفاء القسري والمصادقة على الاتفاقية الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي قبلت السعوديّة توصية بالقيام بذلك خلال استعراضها الدوري الشامل الرابع؛

- تحسين الإدارة والإشراف على منشآت التوقيف وضمان تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في كل أماكن التوقيف؛

- الحد من تنفيذ حكم الإعدام بهدف العمل نحو إلغائه؛ وفي تلك الأثناء تعديل كل التشريعات القائمة بغاية اقتصار تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر خطورة وتحريم إعدام القاصرين؛

- نشر بيانات مصنّفة سنويًا عن العمل بعقوبة الإعدام، بما في ذلك عدد عمليات الإعدام المنفّذة، وعدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام والذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، وعدد أحكام الإعدام الملغاة أو المخفّفة عند الاستئناف أو في الحالات التي تم فيها منح العفو العام أو العفو الخاص؛

- وضع حد لممارسة هدم المنازل بغير حق والتهجير القسري لسكانها، ووضع آليات استشارة مع السكان والتأكّد من الإخطار المسبق وتقديم التعويضات اللائقة على الخسائر؛
- الإلغاء المباشر لنظام الولاية وإنهاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة؛
- تعديل قانون الأحوال الشخصية (الأسرة) بحيث يحمي حقوق المرأة والطفل بشكل كامل؛
- سنّ تشريعات تُفضي إلى الإلغاء الكامل لنظام الكفالة؛
- المصادقة على الاتفاقية الدوليّة لحماية حقوق جميع العمّال المهاجرين وأفراد أسرهم وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية 189 عن عاملات المنازل؛
- وضع حد لكل انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في اليمن وضمان حصول المستفيدين السريع ودون معيقات على المساعدات الإنسانيّة والبضائع الضروريّة؛
- العمل على تجنيس كافة الأفراد عديمي الجنسية والمصادقة على اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك اتفاقية عام 1961 بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التقرير السنوي لمنظّمة القسط